



مجلس النواب
مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم السبت ١٨ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ١١ كانون اول ١٩٦٥ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ٦)

مذكرات الأعمال

مقدمة

(١) تلاوة وقائع الجلسة السابقة (موافقة) ١١٥

(٢) تلاوة الاجازات والاعتبارات : ١١٥

أ - معلقة السيد شاعر الطعينة (موافقة)

(٣) تلاوة الاوراق والكتب الواردة : ١١٦

ووقف عليه

أ - كتاب استقالة من اللجنة المالية مقدم من النائب السيد صديقي الجميري

مذكرات الأعمال

مصحفة

ب- تقرير الوفد البرلماني الاردني الذي اشترك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والخمسين المنعقد في مدينة اوتاوا عاصمة كندا .

ج- تلاوة طلب المناقشة المقدم من (٢١) نائباً لمناقشة موضوع تقررات المناقشة في الجلسات القادمة . ١٩٦٥ .

د - كتاب معالي وزير الدولة رقم ٥٣٢٢ جواباً على الاقتراح رقم (٤) المقدم من النائبين السيد علي المكاوي ومحمد بشير الغزاوي

هـ - كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية جواباً على الشكاوى المقدمة من بعض المتقاعدين العسكريين المتضمنة طلب شمولهم بمشروع الاسكان

و - كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٠٧٠٧ جواباً على الاقتراح رقم (٥) المقدم من النائبين السيد علي المكاوي ومحمد بشير الغزاوي .

ز - كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٠٧٠٦ جواباً على الاقتراح رقم ٧ المقدم من النائب السيد ابراهيم كرشان .

ح - كتاب معالي وزير الانشاء والتعمير رقم ٣٧٨٠ جواباً على الاقتراح رقم (١٨) المقدم من النائب السيد محمد الحشمان .

المباحث خارجة عن جدول الاعمال :

١- جرى بحث حول جهاز بصرية جين الارادة السيد معروف رفاع .
٢- جرى بحث حول لقر جلسات المجلس في القنصلية الاردنية والسيد مصطفى مرزا .

مصحفة

(٤) الاقتراحات :

أ - اقتراح برغبة رقم (٢٢) مقدم من النائبين السيد علي المكاوي ومحمد بشير الغزاوي بموضوع جعل خدمة المعلم القابلة للتقاعد لا تزيد عن خمسة وعشرين سنة .

ب- اقتراح برغبة رقم (٢٣) مقدم من النائبين السيد علي المكاوي ومحمد بشير الغزاوي بموضوع بناء مسجد بجانب بناء مجلس الامة الجديد .

ج - اقتراح برغبة رقم (٢٤) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع طلب سحب مياه عين التنور لبعض قرى قضاء عجلون .

د - اقتراح برغبة رقم (٢٥) مقدم من نواب السلط السادة - محمد الحشمان ، نوفان السعد وشاكر الطعime بموضوع السماح لبلدية الشونة باستعمال البئر الذي حفرته سلطة المياه المركزية في الجهة الشرقية الشمالية من بلدة الشونة .

هـ - اقتراح برغبة رقم (٢٦) مقدم من نواب السلط السادة - محمد الحشمان ، نوفان السعد وشاكر الطعime بموضوع وضع المخصصات اللازمة لفتح وتعميد بعض الطرق في لواء البلقاء .

و - اقتراح برغبة رقم (٢٧) مقدم من نواب السلط السادة - محمد الحشمان ، نوفان السعد وشاكر الطعime بموضوع تمديد خط كهربائي الى بلدة الشونة الجنوبية من قبل شركة كهرباء عمان .

ز - اقتراح برغبة رقم (٢٨) مقدم من نواب السلط السادة - محمد الحشمان ، نوفان السعد وشاكر الطعime بموضوع زيادة غلدد أطباء لواء البلقاء مع تخصيص طبيب خاص للإشراف على جميع مدارس هذا اللواء .

(٥) الاسئلة والاجوبة :

أ - جواب معالي وزير المواصلات/البرق والبريد رقم ١٣٦٢٩ على السؤال رقم (٢) المقدم من فضيلة الامتياز علي المكاوي .

(تقرر حالة الاقتراحات جميعها للحكومة)

(تقرر حالة الاقتراحات جميعها للحكومة مباشرة)

(٥) الاسئلة والاجوبة :

أ - جواب معالي وزير المواصلات/البرق والبريد رقم ١٣٦٢٩ على السؤال رقم (٢) المقدم من فضيلة الامتياز علي المكاوي .

هذه هي الاصل

مصحفة

- ب - جواب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم ٧٩٦٥ (لم يقتنع النائب ومرفقه جواب رئيس لجنة بلدية الزرقاء رقم ٢٤٩٤ على السؤال رقم (٣) المقدم من فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو .
- ج - جواب معالي وزير الداخلية على السؤال رقم (٧) المقدم من (مؤجل بسبب غياب النائب معالي السيد ايوب مسلم .
- د - جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٦١٣٦ على السؤال رقم (٩) المقدم من النائب السيد كامل عريقات :
- (٦) مقررات اللجنة القانونية : ١٤٤
- أ - استكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٦) بشأن القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ قانون قناة الغور الشرقية وتعديلاته . اللجنة وتأجل بمجه (ب - قرار رقم (٧) بشأن :
- ١ - القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون محكمة امانة العاصمة . (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان)
- ٢ - القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الجساري العامة في منطقة امانة العاصمة . (ووفق عليه كما ورد من الحكومة مع بعض التعديل وارسل للاعيان)
- ٣ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٥ قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان)
- ٤ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥ ذيل لقانون الاجراء (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان)

*** يقرر ارسال برقية للأمم المتحدة بمناسبة ذكرى إعلان حرية حقوق الانسان (انظر الواقع أكثر هذا المدة)

مصحفة

- ٥ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الإدارة العامة . (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان)
- ٦ - قانون مؤقت معدل لقانون الجمارك والمكوس رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٥ (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان)
- ٧ - قانون التقاعد العسكري المعدل المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٥ (ووفق على القانون معدلًا ورفع مجلس الاعيان)
- ٨ - قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ (تقرر تأجيل النظر به واعادته للجنة القانونية)
- ٩ - قانون مؤقت معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينًا للدين رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٥ (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان)
- ١٠ - قرار رقم (٨) بشأن القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية . (تسأجل البحث فيه)
- (٧) إحالة القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة
- أ - مشروع قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٥ . (احيلا على اللجنة القانونية)
- ب - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٥ . (لم تعين)
- (٨) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

هكذا من الفصل

مجلس النواب

٥٥٥٥٥٥

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٦٥/١٢/١١ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير

وتغيب معتذرا : النائب السيد شاكرا الطعيمي .

وحضر من الحكومة :-

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد سمعان داود وزير المواصلات / ميناء وطيران وسكك .

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية .

معالي الدكتور حازم نسيبة وزير الخارجية .

معالي الدكتور قاسم الرمادي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برق وبريد :

معالي الدكتور سيف الدين الكيلاني وزير الانشاء والتعمير .

معالي الدكتور احمد ابو قوره وزير الصحة .

معالي السيد ذوقان المنداوي وزير التربية والتعليم

معالي السيد يحيى الخطيب وزير الاشغال العامة

معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني

معالي السيد جريس حدادين وزير العدالة

معالي السيد سعيد الدجاني وزير الدولة .
سيادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الاعلام
معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .
معالي الدكتور نصفت كمال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .

« بسم الله الرحمن الرحيم » .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو ان تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة (أ)

الامين العام :

وردت المذكرة التالية فقط من النائب السيد شاكرا الطعيمي وهذا نصها :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب اضطرارية مقدما لكم وللازملاء الكرام فائق التحية والاحترام .

شاكرا الطعيمي

(ب)

الرئيس :

يتلى تقرير الوفد البرلماني الذي اشترك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ، وارجو من عضو الوفد عطوفة صلاح بك السجيات التفضل الى المنصة لتلاوته .

السيد العوران نائب الطقبة

طلما ان القرار سيكون موضوع بحث وطلما لم يوزع اقترح ...

الرئيس :

... هذا ليس قرار لجنة بل تقرير يسرد ما قام به الوفد ليأخذ المجلس علما به وذلك بناء على رغبة بعض اعضاء المجلس وسيوزع على حضراتكم :

« تقرير الوفد البرلماني الاردني

الى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والخمسين المنعقد في اوتاوا عاصمة كندا

بناء على قرار مجلس الكرم في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/٨/١٧ فقد توجه الوفد البرلماني الاردني برئاسة معالي رئيس المجلس السيد عاكف الفايز وعضوية العين المحترم السيد محمد علي رضا والنواب السادة : - سليم البيخيت وكامل عريقات وصلاح السجيات وداود الشخشير ومنصور السعد وامين عام مجلس الامة السيد هاني خير الى اوتاوا للاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والخمسين ، وفور وصول الوفد الى اوتاوا عملنا على الاتصال بوفد الدول العربية المشتركة في المؤتمر ، وهي الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والكويت وتونس حيث اجتمعت هذه الوفود في مقر الوفد الاردني في الفندق

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون

٣ - تلاوة الاوراق والكتب الواردة

الرئيس :

ارجو من الامين العام تلاوة الاوراق والكتب الواردة :

(أ)

الامين العام :

وردت الاستقالة التالية من النائب السيد صدي الجعبري وهذا نصها :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو قبول استقالاتي من اللجنة المالية .

وتفضلوا معاليكم بقبول احترامي .

النائب
١٩٦٥/١٢/١١
صدي الجعبري

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول استقالته ؟

الجميع : موافقون

السيد ابو الراغب نائب عمان :

اقترح تعيين خلفا له في اللجنة المالية النائب السيد شحادة الطوال .

الرئيس :

السيد شحادة الطوال دائما مسافر ولا ضرورة لتعيين خلفا له .

مجلس النواب

« السيد رئيس المؤتمر ، ايها السادة »
يسعدني باسم الوفد البرلماني الاردني والشعب
العربي في الاردن ، أن أحيسكم وان انقل اليكم
اصدق تمنياتهم بنجاح هذا المؤتمر .

ايها السادة

ان في الشرق الاوسط اليوم ازمة حادة ومزمنة
تهدد الامن والسلام وتعرض استقلال دول تلك
المنطقة واستقرارها وتقدمها وازدهارها الى اخطار
كبيرة بسبب ظلم فادح حل بشعب عربي مسلم تأمر
الاستعمار والصهيونية على طرده بالقوة والعنف من
دياره ، فاستولوا على جميع مدنه وقراه ، ومزارعه
ومصانهه واقاموا مكانه شعبا غريبا عن المنطقة
استوردوه بالتآمر والخديعة من كل انحاء العالم ليحل
محل شعب عربي (شعب فلسطين) الذي لا يزال
منذ ثمانى عشرة سنة مشردا خارج وطنه ، يقيم
في الكهوف وفي الخفيات . وتحت السماء دون اعالة
ودون مورد رزق ، الا ما تقدمه وكالة الغوث
الدولية من مساعدات طفيفة .

ايها السادة

لقد اطلعت على تقرير الامين العام للاتحاد ، فوجدت
أنه مر مرورا سطحي على المشكلة القائمة في المنطقة
العربية ، مع ان هذه المشكلة بآسئها وآلامها تستحق
الكثير من الاهتمام والدراسة ، والكثير من الجهد
الخلاص والضمير الانساني لازالة آثارها الفجعه .

ان اسرائيل تعيش منذ وجودها في قرى ومدن
العرب وتبني اقتصادها على الاراضي والمزارع
العربية . . . وهي لم تكتف بالتكثيف لقرارات هيئة
الامم المتحدة وبالخيلولة بين اللاجئين الفلسطينيين وبين
العودة الى ديارهم وبنائهم ، انما تسعى الان بتأييد
المستعمرين الى سرقة مياه الاردن العربية . وتعرض

وانتخبت لجنة تنسيق مؤلفة من السادة : صلاح
حبيات عن المملكة الاردنية الهاشمية ، الدكتور فؤاد
محي الدين عن الجمهورية العربية المتحدة ، عبدالباقى
نوري عن دولة الكويت ونهاد بوز عن لبنان ،
وتقرر انتخاب السيد حاتم عبد الغني من الكويت -
كأمين سر لهذه اللجنة . كان عمل هذه اللجنة دراسة
المواضيع المدرجة على جدول الاعمال والاتفاق على
رأي موحد بشأنها وتجميع الجهود وتنسيقها بخط
عربي واحد . تم تعرض هذه القرارات على رؤساء
الوفود للموافقة عليها والقيام بعرضها على المؤتمرين
وتبني ما جاء فيها . وقد عقدت هذه اللجنة عدة
اجتماعات ودرست المواضيع المقررة على جدول
الاعمال وعينت لكل وفد موضوعاً أو أكثر ليبحثه
بنيث لا يترك أي موضوع يهم عالمنا العربي دون
مناقشة وافية ، وعلى ذلك فقد كان من اهم الامور
التي تعين على الوفد الاردني بحثها في المؤتمر قضية
اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة الى وطنهم
وتحويل مياه نهر الاردن وتحرير الجنوب العربي
والمساعدات التي تقدمها دول الاستعمار الى اسرائيل
هذا بالإضافة الى قضايا دولية أخرى هامة كقضية
كشمير والنزاع الفيتنامي وخلافها ، كما تعين لكل
دولة عربية أخرى موضوعات هامة تبحثها . وبالفعل
فقد كان التعاون وثيقا بين الوفود العربية مما ساعد على
توضيح مشاكل الأمة العربية في المؤتمر بشكل واسع
أثار إعجاب الكثيرين من أعضاء الوفود للمؤتمر .
وباختصار نود ان نشير الى جدول اعمال
المؤتمر ، فقد كان يتضمن المواضيع التالية :-

١ - المناقشة العامة - وتتضمن كلمات رؤساء
الوفود التي يعرضون بها قضايا بلادهم والقضايا
العالمية الهامة ، وقد التقى معالي السيد عاكف الفايدي
الجلسة المخصصة للمناقشة العامة الكلمة التالية :-

فلسطيني يقيمون في ارضنا على حدود فلسطين دون
مأوى ودون سكن ودون وطن . . وما دام جل
اقتصادنا وجهتنا موجّهين لمقابلة الخطر الصهيوني
العدواني الذي يهدد حدودنا وامتنا وسلامنا في كل
يوم وليله .

اننا نحن في الاردن ، نقف أماما كبيرة على
مؤتمركم هذا ونناشد ضيافتكم أن تولوا قضيتي
فلسطين السلبية واللاجئين المشردين ما تستحقان من
أهتمام وعناية . ان الضمير الانساني يستصرخكم أن
تقوموا بواجبكم نحو الحق والعدالة والحرية والسلام.

اننا نطالب بعمل منطقي الشرقي الادنى
والاوسط مناطق مجردة من السلاح الذرى والنووي
كما اننا نستنكر العدوان الاستعماري البريطاني على
الجنوب العربي المحتل ، ونطالب بريطانيا بتنفيذ
قرارات الامم المتحدة المتعلقة بإعلان استقلال هذه
المنطقة العربية .

ايها السادة

ان الشعب الاردني الذي يكافح باستمرار من
اجل حريته واستقلاله وتقدمه يؤمن ايضاً بضرورة
الكفاح المشترك بين كل الشعوب من اجل هذه المثل
العلماء والمبادئ الانسانية ، لذلك فنحن نؤيد حرية
كل الشعوب واستقلالها وممارستها الحق تقرير المصير
واننا نستنكر العدوان والتمييز العنصري ونشجب
دعوى الحرب والتسلح النووي . أن شعبنا قلق جدا
لحرب المدمرة الدائرة في فيتنام ، وهو يطالب بانهاء
المأساة وحلها سلميا عادلا يتفق وحسب الشعوب
في حريتها وتقرير مصيرها دون ضغط وإكراه من
أي جانب .

المنطقة العربية بأسرها الى كارثة اقتصادية كبرى
فضلا عن أن اسرائيل منذ قيامها حتى الان تمارس
عدوانا مستمرا على الدول العربية المجاورة ، ولا
أبالغ اذا قلت بان اعتداءاتها على الاردن ولبنان
وسوريا ومصر حتى عام ١٩٦٣ قد بلغت ١٧٥٠٠
اعتداء مسجلة في سجلات الامم المتحدة .

ان اسرائيل منذ قيامها حتى يومنا هذا وهي
تتلقى العون المادي والعسكري من كل الدول
الاستعمارية حتى أصبحت تشكل في المنطقة العربية
ثقة عسكرية عدوانية تتدفق عليها الاسلحة المدمرة
من هنا وهناك حتى كان آخر تلك الصفقات ما قدمته
مؤخرا المانيا الغربية وغيرها من الدول الاستعمارية .

ايها السادة

ان اسرائيل منذ اغتصابها لفلسطين ، قلب
البلاد العربية وحتى الان وهي تشكل بالنسبة لجميع
الاطراف العربية بمطامعها التوسعية عامل عدوان
وتهديد ، وعامل أشغال وأفكار ، وما جعل وجودها
بهذا الوضع يرغم الدول العربية على أن تتركس كل
أمكاناتها للوقوف ضدها مخجبة من نوايا الشر والعدوان .

ايها السادة

اننا في الاردن ، شعب يحب السلام ، ولكننا
في نفس الوقت نقدر الحرية اننا نؤمن بانه لا وجود
للسلام والحرية في منطقتنا ما دام الظلم الاستعماري
والعدوان الصهيوني قائمين في فلسطين .

ايها السادة

نحن الشعب العربي في الاردن ، بقيادة جلالة
الملك الحسين نحاول جاهدين لتطوير بلادنا ورفع
مستوى اقتصادنا ، ولكن كل هدم اليهودي يذهب
عينا ما دام جرماني مليون ونصف المليون لاجسي .

هكذا من الاصل

صياق التسلح ، ويدعو جميع برلمانات العالم ان تأخذ هذه المبادئ بعين الاهمية والاعتبار وان تشدد على الحكومات للعمل وفق هذه المقررات وتبنيها كسياسة ثابتة عامة .

٣ - موضوع آفاق جديدة لعلاقات اقتصادية دولية - لقد اتخذ المؤتمر قرارا يقضي بضرورة التوسع السريع في التجارة الدولية لما لهذا التوسع من آثار فعالة في دفع عجلة التطور الاقتصادي لجميع الدول وخاصة الدول النامية منها وضرورة التطوير الاجتماعي وإزالة الرواسب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار وأكد على أنه يجب على الدول المتطورة أن تزيل العراقيل الجمركية وغيرها التي تؤثر على التجارة في المواد الصناعية التي تحتاجها البلدان النامية وأعطائها الافضلية لمساعدتها في تطويرها الصناعي لتحقيق مستقبل أفضل ، شريطة أن لا تكون المساعدات الفنية والاقتصادية مقترنة بامتيازات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .

٤ - وسائل تقوية وتعزيز فعالية المؤسسات البرلمانية - وقد قرر المؤتمر التأكيد على تعزيز هذه المؤسسات خدمة لاستقرار العام والسلم العالمي .

٥ - مشكلة تزايد السكان ومؤتمر الأمم المتحدة عن سكان العالم - وقد اتخذ المؤتمر قرارا يقضي بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بتأمين الموارد الحيوية كالأطعمة والبضائع المستهلكة الأخرى والمساكن وخلافها لمواجهة مشكلة تزايد عدد السكان في العالم وتوفير الأوضاع الاجتماعية الملائمة لاقتصاد كل بلد وفق التضاد العام لسكانها وتطوير الاجتهادات وبرامج العمل المتعلقة بمشاكل السكان ودعم منظمة الصحة العالمية لتوسيع مجال مساعداتها .

كما أننا قلقون جدا للنزاع الناشب حالياً بين الهند وباكستان ويطالب وفدنا من جميع الوفود المشتركة في هذا المؤتمر ان تطلب الى حكوماتها ضرورة العمل على وقف هذه الحرب ومعالجة قضية كشمير موضوع النزاع بالطرق السلمية التي تكفل تحقيق العدالة والحق وتطالب ايضاً بحرية كل شعوب افريقيا وآسيا التي لا تزال تخضع للاستعمار والاستغلال ، ونستذكر تدخل السدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى ونؤكد طلبنا بتسكين كل شعب من حقه في تقرير مصيره كما نطالب بقوة ضرورة دعم هيئة الأمم المتحدة والحفاظ على كيانها لتبقى هذه المنظمة الدولية اداة فعالة للتعاون الدولي والحسن المنيع لتأمين قضايا الحق والسلام والعدالة .

وختاماً أرى من واجبي ان اتقدم بالشكر الى مجلس الأمة الكندي والشعب الكندي الكريم والشعب البرلماني الكندي لاسماهم المجال للاتحاد البرلماني الدولي للاجتماع في هذه البلاد الجميلة ، شاكرين لهم حسن ضيافتهم ومقدرين الجهود القيمة التي بذلوها في سبيل انجاح هذا المؤتمر . والسلام عليكم .

٢ - موضوع الأمم المتحدة كأداة فعالة لتعاون دولي من أجل الحفاظ على السلم ونزع السلاح وقد قرر المؤتمر نتيجة إجماعه أن يدعو جميع الدول لتتسلح بحزم وقوة بمبادئ الأمم المتحدة في كافة العلاقات الدولية وحث الأمم المتحدة للاستمرار في متابعة جهودها بأساليب سلمية لحل المنازعات الدولية القائمة الآن في مناطق متعددة من العالم وكذلك فقد قرر المؤتمر الدعوة الى إزالة الأسلحة النووية ووضعها تحت اشراف دولي فعال والتوصل الى اتفاق دولي يمنع انتشار هذه الأسلحة الفتاكة وإبرام معاهدة دولية لمنع التجارب النووية تحت الأرض ، ووقفه

اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي للمدة الواقعة بين انعقاد المؤتمر الرابع والخمسين والخامس والخمسين وقد كان حظ الاردن من هذه الانتخابات ما يلي :-

١ - تم انتخاب العين السيد محمد علي رضا أحد نواب رئيس المؤتمر .

٢ - تم انتخاب السيدين صلاح السحيمات وداود الشخشير عضوين لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي للمدة المبينة أعلاه .

لقد كان من بعض ما أثاره الوفد الاردني الطلب الى الوفود البرلمانية العربية لتقديم طلب باعتبار اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للمؤتمر : وقد أجل البت في هذا الطلب لكي تستكمل بعض الاجراءات الشكلية المتعلقة بالاتحاد البرلماني العربي ، وسيبحث هذا الموضوع في أول اجتماع للاتحاد البرلماني العربي. وتعتبر لهذا الطلب فقد القيت كلمات بعض الوفود باللغة العربية وترجمت بنفس الوقت لجميع اللغات المعتمدة في المؤتمر .

هذا وقد اشترك بعض أعضاء وفدنا في لجان المؤتمر المختلفة وكان من نتيجة جهودهم مع اخوانهم وفود البديوك العربية أن سقط مشروع قرار قدمته اسرائيل يتضمن في فقرته الثالثة الدعوة بأبصار الى إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق التجارة العالمية وطرق المواصلات مثل المقاطعة والايقاء على حالة الحرب ، ولا شك أنك تلاحظون ان الغاية من ذلك القضاء على المقاطعة العربية وفتح قناة السويس أمام تجارة اسرائيل . هذا حدا عما قام به أعضاء الوفود العربية من توضيح لقضايا بلادهم في جلسات المؤتمر وفي أبحاثهم مع أعضاء الوفود

٦ - العلاقات ما بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو - قرر المؤتمر أن يؤيد برامج اليونسكو فيما يتعلق بتقوية وتعزيز القواعد العلمية والتعليمية في البلدان الأقل نماء ودعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للاستمرار بتوسيع تعاونهم الدولي في المسائل العلمية والثقافية والتربوية وتشجيع تبادل الطلبة والمعلمين والاساتذة الجامعيين ، ودعم كل تشريع يساهم في التقدم التعليمي والثقافي العلمي .

٧ - استعمال التلفزيون والوسائل الفنية الحديثة الأخرى لتعليم الاطفال والكبار بروح من السلم والصدقة الدولية .

يرى المؤتمر ان التلفزيون والوسائل الفنية الحديثة الأخرى قد أصبحت تلعب دوراً تأثيرياً هاماً في تعليم الاطفال والشباب والكبار فيها اذا اشتملت برامجه على أساليب تقدمية وعلمية توضح المعنى الانساني للتعاون والاخوة والمحبة والتفاهم المتبادل بين الشعوب ويطالب من الحكومات أن تعمل على جعل برامج الاعلام هذه مشتملة على المبادئ والمثل الانسانية العليا التي تدعو لخير البشرية .

٨ - مشكلة التمييز العنصري - قرر المؤتمر ان يؤكد على ضرورة الاهمية القصوى للمواثيق التاريخية التي تهدف الى عمو اثار التمييز العنصري بجميع مظاهره واشكاله ، ويشير بذلك الى الميثاق العالمي لحقوق الانسان ويشجب اعمال الدول التي تمارس هذا التمييز ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ويترجم بالتدريج الى كافة البرلمانات في العالم لحث حكوماتهم للعمل على تنفيذ هذه التواصي وتبنيها في سياستها العامة ولدى جمع المحافل الدولية .

٩ - انتخابات المؤتمر - أجرى المؤتمر انتخابات رئيس ونواب رئيس للمؤتمر وأعضاء في

مجلس النواب

السيد محي الدين نائب رام الله :

مع شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها الوفد وطالما طلبت الموافقة على القرارات ، لذا أرجو أن توزع علينا للاستشارة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا التقرير للحكومة ؟

الجميع : موافقون .

السيد حنّاد نائب اربد :

طبعاً بعد تقديم شكرنا للوفد ، إلا أن هناك نقطة تفضل بها الأخ بأن هناك لجنة تنسيقية انتخبت من أعضاء الدول العربية التي حضرت الكويت والجمهورية العربية المتحدة ولبنان وتونس ، واتفقت على نقاط معينة ، يقول الأخ اتفق على القاء كلمات باللغة العربية ومع ذلك بعض الوفود ألقت كلماتها باللغة العربية وبعض الوفود لم تلتق كلماتها باللغة العربية مما يدل على أن هناك فجوة . يمكن أن توضح .

— ضجه —

السيد السحجات نائب الكرك :

واقع الحال ما كان هناك قرار متخذ ، اتفق على أن بعض الدول العربية تلتقي كلماتها باللغة العربية وألقت ثلاث دول كلماتها باللغة العربية . . .

الرئيس :

ماذا تريد أن توضح لك تريد أن تقول لك أن هناك دولة عربية رفضت ؟

السيد رباح نائب جنين :

لقد تفضل جلالة الملك العظيم فاصدر ارادة ملكية سامية برفع قاعة جنين الى متصرفيه .

السيد مرزا نائب عمان :

الموضوع يتعلق بجدول اعمال الجلسة السابقة في الجلسة السابقة اثار النواب ، عددا من الامور الهامة التي تتعلق بالصلحة العامة . في اليوم التالي من تلك الجلسة لم تشر الصحف الى تفصيلات تلك المناقشة بوضوح ، قد يفسر هذا الكلام ان المقصود منه اننا نريد ان يطلع الرأي العام على تفصيلات كل جلسة ، وهذا صحيح

الرئيس :

ضروري يطلع .

السيد مرزا نائب عمان :

ونريد ان يطلع الرأي العام على كل ما يجري من مناقشات في هذا المجلس ، لاننا نريد ان يشعر المواطن انه يعيش في ظل ديمقراطية نيابية برلمانية سليمة ، ولاننا نريد ان يشعر كل مواطن داخل هذا البلد وخارجه اننا نحافظ على الحياة الديمقراطية في هذا البلد كما حافظنا عليها في السابق ، ونريد ان يشعر أيضاً ان الشعوب على قلة مواردها تنمو وتزدهر في ظل الحياة النيابية وان الشعوب التي لديها الموارد الكثيرة تفقد مواردها وتفقد شخصيتها في حالة فقدها الحياة الدستورية ، ولا تستطيع ان تحقق كل هذه الامور بدون المحافظة على الحياة النيابية ومن اولها واسسها (الصحافة) ، فيجب ان تعطى للصحافة جريتها ضمن القانون لتستطيع ان تعبر وتستطيع ان تذكّر ما يدور هنا في هذا المجلس — مجلس الأمة .

بينما نرى في بعض الاحيان ان الحكومة تسمح بنشر المقالات الطويلة عندما يكون تلك المقالات تعمل لسياسة الحكومة ، وتسمح بنشر تأييد المجلس النيابي لها عندما يكون ذلك التأييد لصالحها ، ولا

الرئيس :

هذا الموضوع ، تقدم اكثر من ثلاثين نائب بعريضه موقعه منهم لبحث موضوع التقسيمات الادارية .

السيد رباح نائب جنين :

ما سأقوله ليس له علاقة بالتقسيمات الادارية اذا سمحت .

لا شك ان هذه مكرمه تضاف الى مكارم جلالة الملك الكثيره التي لا تحصى ، الا انه مع الاسف الشديد كجهاز متصرفيه للآن لم يكتمل منه شيء على الاطلاق . فاذا اراد مواطن ان يعمل جواز سفر فيذهب لتأبلس لا مرة بل عدة مرات مع العلم ان هناك مكتب للجوازات يجنين وموجود يجنين متصرف كل ما في الامر ان مثل هذه المعاملات لا تحتاج لأكثر من توقيع المتصرف عليها .

ثانياً : احد المواطنين يريد الحصول على رخصة سيارة كذلك يجب ان يذهب ويأخذها من تأبلس . فهناك نواحي عديده لم تكتمل في جهاز متصرفية تأبلس .

الرئيس :

يا اخ معروف ، هذا الموضوع اولاً يدخل ضمن التقسيمات الادارية ، ثانياً لو قدمت به سؤال لتمكنت الحكومة من الجواب عليه وتمكنت انت من مناقشته فالآن باعتقادي الحكومة ليست على استعداد للاجابة .

السيد رباح نائب جنين :

على كل حال خلال الاسبوع هذا سيشرّف جلالة الملك لواء جنين ، وهناك كثيراً من المواطنين سيشتكون ، لذلك اردت ان الفت نظر الحكومة لهذه المواضيع .

هكذا من الاول

استطيع ان اوفق كيف يمكن تقييد الحرية من جهة واطلاق الحرية من جهة اخرى ولهذا اريد توضيحاً كاملاً ، وارجو ان يشاركني معالي رئيس المجلس في هذا الطلب ، هل الصحافة مقيدة او هي حرة بنشر ما تريد .

دولة رئيس الوزراء :

سؤال النائب سؤال غريب .

السيد مرزا نائب عمان :

ليس هذا بسؤال .

دولة رئيس الوزراء :

ليس لدى الصحافة اية تعليقات بما تنشره اولاً تنشره فيما يتعلق بهذا الموضوع ماعدا الاخبار العسكرية والجلسات السرية .

وزارة الاعلام تعمل تلخيصاً للجلسة وتوزعه واما هذا التلخيص فلا يقيد الصحافة في ان تكتب ما تريد ورجال الصحافة هنا ، ولا يوجد توجيه من الحكومة بنشر او عدم نشر اي شيء ، والسؤال للصحافة وسؤالك يا ابو ناصر عجيب شوي .

السيد مرزا نائب عمان :

تلخيص وزارة الاعلام للجلسة عجيب .

السيد الهادي نائب الكرك :

يسمح لي معالي الرئيس ان ارد على دولة رئيس الوزراء كالاتي بان الاستغراب ليس من معالي وصفي مرزا بوضعه نائباً فقط بل من جميع المجلس

السيد اليونس نائب طولكرم :

(مقاطعاً)

... كل واحد يحكي باسمه .

السيد الهادي نائب الكرك :

(مقاطعاً)

... مع استثناء الاخ اليونس

(ضحك ، وضجه)

السيد الهادي نائب الكرك :

(متابعاً)

فالواقع بعد الاطلاع على وقائع الجلسات بالصحف ، يخيل الى القارئ الذي لم يحضر الجلسة كأن الصحافة لها اذنان اذنًا حكومية واذناً برلمانية . الاذن الحكومية مرهفة الاحساس بالسمع ، والاذن البرلمانية طرشاء .

فلا ادري مرض هذه الاذن . انا لا اقول ان هناك توجيه ، ولكني اطالب معالي رئيس مجلس النواب ان يتولى هذا السؤال من الصحافة بالذات

الرئيس :

انا اعتقد انه لا يوجد توجيه من الحكومة بالنسبة للجلسة السابقة .

دولة رئيس الوزراء

ولا اي جلسة .

الرئيس :

ولا اي جلسة .

وزير الاعلام :

بما ان الموضوع يتعلق بوزارتي ، ارجو ان يسمح لي معالي الرئيس بالرد على سؤال النائبين المحترمين .

لواء اريد حمزة الشريده ، نائب الكرك صلاح سحيات ، نائب الخليل يوسف التكروري ، نائب عمان موسى ابو الراغب ، نائب طولكرم حافظ الحمد الله ، نائب قضاء مادبا محمد ابو الغم ، نائب السلط محمد الخشمان ، نائب اريد محمد بشير الغزوي ، نائب رام الله شمد البرغوثي ، نائب لواء اريد علي المكاوي ، نائب لواء اريد سامي حداد ، نائب الكرك صالح الهادي ، نائب رام الله كامل عبي الدين ، نائب بدو الجنوب فيصل الحازي نائب جنين فوزي جرار ، نائب عمان عبد الباقى جمو ، نائب معان ابراهيم كريشان ، نائب الطفيلة وحيد العوران .

الرئيس :

متى نعين الجلسة يادولة الرئيس ؟

دولة رئيس الوزراء

الجلسة المقبلة شرط وجود معالي وزير الداخلية

الرئيس :

اذن سيوضع على جدول اعمال الجلسة المقبلة .

دولة رئيس الوزراء

اقترح آخر بالاضافة الى المناقشة التي ستجري في المجلس ، انا واني ان كل اخ وقع هذا الطلب له رأي او اعتراض ، فثلاً الاخ وحيد العوران يريد ان ينقصل عن الكرك وفلان يريد ان ينضم الى الكرك فرأيي مبدئياً ومن الآن الى موعد انعقاد الجلسة اقترح ان يناقش الاخوان وزير الداخلية او وكيل وزارة الداخلية عن سبب كل عملية في التقسيمات الادارية حتى يكونوا على نور في مناقشتهم . المهم في هذه العملية ان التقسيمات الادارية تهدف الى عرض اداري مقصود فيه خدمة الناس في حدود الامكانيات المتاحة

في الواقع لم يجري اتصال باي جريدة او مجلة ولا حتى من قبيل العلاقة والصدقة الشخصية للتأثير عليها فيما يجب نشره او عدم نشره بالنسبة للجلسات البرلمانية . وعلى كل حال الصحافة لها مطلق الحرية في ان تقرر مستوى البحث او ما ترغب في ان تنشره وما تجد ان تسلط عليه الاختيار او لا وهذا يعود لجهاتها الخاصة ، ونحن مسؤولون عن الاجهزة الاعلامية الرسمية وهذا على استعداد للاجابة عليه ، اما فيما يتعلق بالصحافة فنحن واثقون من ان المجلس يكاد يكون احرص من الحكومة بحكم مسؤوليته في الحفاظ على حرية الصحافة .

الرئيس :

على كل حال هذه الاشياء ستتولى امرها بعد الآن .

(ج)

الرئيس :

يتلى طلب المناقشة المقدم من بعض حضرات النواب المحترمين حول مناقشة موضوع التقسيمات الادارية لسنة ١٩٦٥ .

السيد مرزا نائب عمان

ارجو ان تسجلوا اسمي على هذا الطلب .

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم استناداً لمطروح المادة (١٠٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب تقدم نحن الموقعين ادناه بطلب طرح موضوع نظام التقسيمات الادارية لعام ١٩٦٥ للمناقشة .

نائب جرش فيصل الدغمي ، نائب عمان وصفي مرزا ، نائب جنين معروف رباح ، نائب

هكذا من الوصل

وبالتالي الحكومة مستعدة ان تناقش في كل نقطة وتعديل قرارها ان لزم الامر .

الرئيس :

(د)

تتلى باقي الكتب الواردة على الجدول .

الامين العام :

الرقم : س ع / ٣٣ / ١٤ / ٥٣٢٢

التاريخ : ١٩٦٥ / ١٢ / ١

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / الاقتراح برغبة رقم (٤) في موضوع اقامة

مشاريع سياحية في اللواء الشمالي

ارجو ان اعرض لمعاليكم ان سلطة السياحة تولى اللواء الشمالي كثيرا من العناية نظرا للامكانات السياحية الكامنة فيه ، اما فيما يتعلق باقتراحات نايبى اللواء الشمالي فارجو ان ابين ما يلي .

١ - تقوم دائرة الآثار حاليا بمسح المواقع الأثرية في ام قيس وتخطيطها توطئة لاستملاكها ، علما بأن دائرة الآثار قامت بتنظيف المدرج الروماني هناك واكتشفت قطعتين من القيسفساء وقامت على صيانتها ، وستقوم في السنة القادمة بعثة المانية أثرية بالتنقيب على لطاق واسع في ام قيس كما ان الدائرة تعمل حاليا على استملاك ١٠٠ يقرب من الخمسين دونما من الاراضي التي تحتوي على الآثار تمهيدا للكشف عنها وصيانتها ، وستقوم دائرة الآثار في المستقبل بالعمل على العناية بالآثار الموجودة في بيت راس طبقا للامكانيات المتوفرة . ولا يفوتني ايضا ان اذكر بهذه المناسبة الاعمال التي تقوم بها دائرة الآثار في جرش منذ اربعة

اعوام ، وهي المركز السياحي الرئيسي في اللواء الشمالي . هذا مع العلم ان برنامج الطرق السياحية يتضمن اتمام طريق اربد - ام قيس .

٢ - تقوم سلطة السياحة بالعمل على انشاء الاستراحات السياحية في الاماكن التي يصعب تقديم الخدمات السياحية فيها برأمال اهلي ، وقد اقامت في السنوات الماضية استراحتين في اللواء الشمالي احدهما في الرمثا وثانيتهما في جرش . وستعمل على ضم اربد الى جدول الاماكن التي ستقام فيها استراحات سياحية .

٣ - ان فتح طريق الرمثا - سال - بشرى هو من اختصاص وزارتي الاشغال العامة والداخلية / الشؤون البلدية والقروية . ومع ذلك فان هذه السلطة لن تتوانى عن اضافة تلك الطريق الى جدول الطرق السياحية في السنة المقبلة اذا سمحت تخصصات برامج اتفاقية الانماء السياحي بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس سلطة السياحة

سميد الدجاني

الاستاذ الملكاوي نائب اربد

بما لاشك فيه ان موارد السياحة ركن من اهم اركان التنمية الاقتصادية في هذا البلد الذي اصبح اليوم محط الانظار بآمه سياح العالم ، وهم في تزايد مستمر سنة عن سنة ، فقد قدر الدخل السنوي من السياح في عام ١٩٦٤ بما يقارب الثمانية ملايين دينار ، وعدد السياح بنصف مليون سنويا ، وما هذه الزيادة الملحوظة الا فلاح هذا البلد (ولة الحمد) . . .

الرئيس :

ارجو ان توضح يا استاذ

الاستاذ الملكاوي نائب اربد

مساويز

. . . بنعم بالامن والاستقرار والنمو الزاهي في التطور في ظل وتوجيهات الرائد الامين جلالة الحسين المعظم وما هو سائر به الى معارج التقدم والازدهار وما تقوم به حكومات صاحب الجلالة المنهوبة والحاضرة من تنشيط حركة السياحه والسياح وجلبهم الى هذا البلد بالحسنى وتوفير اسباب الراحة واللون لهم ، ما من شأنه ان يزيد من اقامتهم ويكونون السنة شكر وثناء ودعوة طيبة لاعادة الكره والمزيد في جذب غيرهم ، وهذه امور من الاهمية بمكان تبنتها الحكومة ودأبت على تنشيطها وتوسيع مراميها واهدافها في جميع انحاء المملكة .

غير ان الذي يعنيننا ونحن في صدد هذا الاقتراح ان هناك جانبا هاما من جوانب هذه المملكة الفنية غني بالكنوز الخالدة الاثرية في لواء اربد - محافظة اربد اليوم - يضم مبدئا هامة اثرية كانت في حكم النسيان مثل ام قيس وبيت راس وطبقة فحل وغربلبيه وغيرها ناهيك عن وجود حمامات المياه المعدنية .

فهذه آثار قيمة نرجو من الحكومة الحازمة لاستجلاء معالم الكنوز والقيم التاريخية في هذا اللواء من العمل اولا على تبني فتح طريق الرمثا - سال - اربد لان هذا الطريق الحيوي ، كما جاء . . . تحويل السياح من الرمثا الى اربد عن طريق سال ، فهذا الطريق يمر عليه الآلاف . فإلهم ان الحكومة اجابت انه من خصائص وزارة الاشغال والبلديات للشؤون القروية .

والتي لارجو مخلصا ان يكون في الميزانية القادمة ان توضع هذه الطريق موضع التنقيب ثانيا : مكتب الاستراحة في اربد ، فيجب ان تكون

اريد المطلق لجميع الجهات الموجود فيها الآثار في جميع المملكة لانها ، لان السياح يأتون الى الرمثا ومن هناك يأتون عن طريق الصحراء المفرق فلا يجدون ولا يرون اي شيء من مظاهر هذه المملكة . . . ثالثا : وفي هذه المناسبة ارجو ان تقيم او ايجاد فندق سياحي في اربد لأهية اربد السياحية ولحلها من اي فندق من الفنادق الهامة .

وعلى كل اشكر المعنيين في هذا الامر .

(هـ)

الامين العام :

وهذا كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية جوابا على عريضة بعض المتقاعدين العسكريين .

الرقم أس ١ / ٧٩٦٦

التاريخ ١٩٦٥ / ١١ / ٢٧

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير لكتاب دولتك رقم ١٤ / ٥ / ٢٠١٥٤

تاريخ ١٩٦٥ / ١١ / ٢٢

اود ان اوضح لدولتك علما بان المتقاعدين لم يستثنوا بل على العكس سيكون هناك نظاما خاصا مستفصلا المؤسسة يشمل جميع المتقاعدين ، والاستشارات التي وزعت مؤخرا ما هي الا استشارات اخصائية لتعطينا فكرة عن مدى حجم مشكلة الاسكان عند موظفي الدولة في الاردن .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

الدكتور قاسم الرماوي

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

هذه من اصل

السيد ملحميس نائب نابلس :

سمعتنا كثيرا عن مشاريع الاسكان واعتقد ان واجب الدولة لا يتحصر في معالجة مشاكل الاسكان بالنسبة للموظفين بل يجب ان يشمل اهتمام المسؤولين مشكلته الاسكان لجميع المواطنين وخصوصا ذوي الدخل المحدود .

في السنوات العشر القادمة سيزداد سكان الاردن ثلاثة ارباع مليون نسمة ، وهذه الزيادة تفرض النظر لمشكلة الاسكان نظرة جدية وفي اطلب بتعديل استيفاء الرسوم المستوفاة على مساكن البناء الاساسية بشكل منخفض اسعارها . ويساعد على تشجيع القطاع الخاص في بناء المساكن لتخفيف ازمة السكن وكذلك تخفيض ضريبة الابنية كوسيلة اخرى ايضا وفي اقول للحكومة انه قد آن الاوان للمباشرة بخطة ثابتة لمواجهة متطلبات البلد في مجال الاسكان .

الرئيس :

اخذ المجلس علما بجواب معالي الوزير وسيلج الجواب لتقديم الشكوى .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية :

ان الحكومة مهتمة جداً بموضوع الاسكان ذلك انها تشعر بان هذا البلد بحاجة ماسة الى مثل هذا المشروع ، ولكن هذا المشروع لا يأتي ارجحاً بل يجب ان ينفذ من خطة تشتمل على ما يأتي :

اولاً : لا بد من وجود قانون للاسكان ، وقد وضعت الحكومة قانون الاسكان المؤقت الذي تنظم بموجبه عملية الاسكان .

ثانياً : لا بد من وجود مصدر التمويل وبفائدة قليلة وطويلة الاجل ، وقد طرحت الحكومة عطاءات

طلبت من الشركات تقديم عروضها في هذا الشأن ووردت بعض العروض .

ثالثاً : لا بد من وجود عطاءات للبيت الرخيص لتضادي عملية الزيادة في النفقات وقد طرح مشروع مثل هذا المشروع وتقدم المتعهدون بعروضهم من اجل ذلك .

رابعا : لا بد من تنفيذ ما جاء بالقانون لتشكيل مجلس ادارة نصفه من القطاع الاهلي والنصف من الوزارات المختصة . ونحن في صدد تأليف مثل هذا المجلس ، وبعد تأسيسه سيتولى مشروع الاسكان وستكون هناك مؤسسة مستقلة مستقلة ذاتيا عن الحكومة للاشراف على هذا المشروع المهم .

الا انني اريد ان اذكر المجلس الكريم بان مثل هذه المشاريع لا تأتي طفرة ولا في ٢٤ ساعة بل ان مثلاً لبنان مضى عليها عشر سنوات وهي تعمل في هذا الشأن وكذلك الحكومات العربية الاخرى ، والدول الاخرى ستأخذ وقتاً طويلاً لارضاء هذا المشروع على اسس صحيحة لان الارتجال فيه لا يفيد . ونحن نشعر تماماً ان هذا المشروع يجب ان يكون عاملاً بحيث يشتمل على الموظفين وذوي الدخل المحدود كذلك .

واننا قد اتصلنا بالصندوق الخاص بالامم المتحدة ومع بعض الحكومات المقترضة للحصول على قروض لهذا الغرض ، ونؤكد انه لن يكون محصوراً على الموظفين فقط بل شاملاً لذوي الدخل المحدود وسنعمل كل ما في وسعنا لتوسيعه وتعميمه على جميع المناطق وشكراً .

السيد ابو الواهب نائب عمان :

معالي الرئيس ،

طالما والمال غير متوفر في الوقت الحاضر لمثل هذه المشاريع ، اعتقد انه بإمكان الحكومة ان تسعى مع بعض المواطنين الذين يرغبون في انشاء المساكن في هذا البلد ، لأن عدداً كبيراً من اصحاب رؤوس الاموال يرغبون في انشاء الابنية والعمارات الكبيرة وان اكثر مثل هذه العمارات يساعد على تنزيل اسعار الايجارات وتكون البيوت ميسرة وموجودة للجميع ولكن القوانين الضرائبية في الوقت الحاضر عالية جدا واعلى من اي بلد عربي وهذا ما يعطل ولا يشجع العمران . لهذا ارجو ان تقوم الحكومة بدراسة هذا القانون على ضوء قوانين الاسكان في لبنان والدول العربية دراسة وافية حتى تتمكن من النظر في هذا الموضوع العام .

(و)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الصحة على الاقتراح

رقم (٥) .

الرقم ١٠٧٠٧/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى الاقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٦٥/١١/٨ المقدم من النائبين المحترمين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير الغزاوي .

اولاً : علنت وزارة الصحة هذا العام على تعيين طبيب في كل لواء يكون مسؤولاً عن معاينة ومعالجة الطلاب وان ربط هذا الطبيب ادارياً بمديرية التربية والتعليم غير وارد اطلاقاً . لان اعماله ستكون

فنية ولذلك سيكون مربوطاً بمدير الصحة اما بشأن المعاينة والمعالجة المجانية للطلاب فان الطلاب الفقراء يعالجون مجاناً كماي مواطن فقير .

ثانياً : اما اعفاء الاهالي من اجور الفحص الطبي والمعالجة وثمان الادوية فان الفقير من الاهالي والمصاب بامراض سارية ومعدية يعالج مجاناً ، واما من زاد دخله على المائة دينار فيتحمل نفقات المعالجة المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ .

ثالثاً : اما حصر التأمين الصحي في الموظفين فانه في الوقت الحاضر مطبق على الموظفين فقط ، وعندما تسمح امكانيات وزارة الصحة بقبول اي مواطن اخر للاشتراك في التأمين فانها ستعلن عن ذلك في حينه .

اما ان يشمل نظام التأمين الصحي العائلة مع المشترك (اي الموظف) فهذا غير ممكن اطلاقاً لانه سيحمل الوزارة عبئاً مالياً لا يستطيع بوضعها الحالي القيام به .

وان اقتطاع ستة دنانير من راتب الموظف لتأمين صحته مدة سنة كاملة انما هو مبلغ زهيد جداً لا يكاد يغطي جزءاً بسيطاً مما يحتاجه .

وزير الصحة

احمد ابو قوره

الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

ان ما قامت به هذه الحكومة من جليل الاعمال العمرانية الواسعة في كثير من المرافق والمجالات لمسا تشكر عليه فأكبر المشاريع الخيرية في هذا البلد قد لمسها المواطن وتحققت له امنيات كثيرة ، واني لست في معرض تبيانها مفصلاً . وانمياً نحن في صدد

هكذا حبه لا يصل

الافتراحات حول التأمين الصحي الذي جاءت به هذه الحكومة مؤخرا فكانه ضربة لازب - كما يتوهم للحد من جشع الأطباء واستغلال عملهم الرسمي باقتال العيادات الخاصة بما جادت عليهم الحكومة بمضاعفة المرتبات الشهرية ترضية ودفعاً لهم نحو الاخلاص في العمل بامانة وزهارة ورغبة وهل كل هذا الدلال والتدلل والآلة بما تصبغه عليهم الوزارة بنيتهم بمراكزهم وعدم جواز نقلهم من مراكز احتفظوا بها كمنحة ليزداد جشعهم ويغفلوا من انفسهم خزائن لا يترزأوا.

الرئيس :
اما من جهة اثبات انهم فقراء فهذه معرة ولا يجوز لطالب ان يكون بجانب آخر ليثبت انه فقير فيه كسر شعور . .
الرئيس :
هنا كله خارج عن النظام الداخلي ، وهذه الاشياء عليك ان تقدم بها سؤالاً لهالي الوزير وان لم تقتنع بجوابه حول سؤالك لاستجوابه .
الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

الرئيس :
اما من جهة ان كل شخص دخله مئة دينار شهرياً فهذا ايضا غير وارد ، لان الفلاحين في القرى اكثرهم فقراء سيما وقد دفعوا اضعافاً مضاعفة . .

الرئيس :

ما الذي تريد يا استاذ ؟

الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

الرئيس :
اريد ان يكون عاماً لجميع اهالي القرى والمدارس

الرئيس :

لقد اخذ المجلس والحكومة علماً بذلك .

(ز)

الامين العام :

وهذا نص جواب معالي وزير الصحة على اقتراح النائب السيد ابراهيم كزيشان .

الرقم ١٧٠٦/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى الاقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٦٥/١١/٩ .

ان الوزارة ستعمل على رصد المبالغ الكافية في موازنتها للعام القادم لاكمال مستشفى معان ، وسيزود

الرئيس :
يا استاذ قلنا يجب ان توجز في اجاباتك .

الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

هذا الواقع يا معالي الرئيس .

الرئيس :

هل تريد ان تعيد النظر رئاسة المجلس بكل اقتراحاتك فارجو ان توجز .

الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

وعلى كل فان ما جاءت به وزارة الصحة جواباً على هذا الاقتراح من ان الموظف الذي يقتطع من راتبه ستة دنانير سنوياً على نفسه فقط فهذا اجحاف بحق الموظف لان الموظف مسؤول عن أسرته ويجب ان يكون التأمين الصحي شاملاً لجميع اسرة الموظف حتى تكون هناك عدالة اجتماعية وذلك وفقاً بمقالة هذا الموظف الفقير ثانياً .

من جهة طلاب المدارس فالطلاب اليوم .. والي انحاء دوائر الصحة بان اكثر طلاب المدارس اليوم لم يذهبوا الى العيادات الطبية لعدم توفر المسادة وهي ضرورية للكشف وفتح العلاج معهم . فجميع العيادات الآن خالية .

٢ - قامت هذه الوزارة بالاتصالات اللازمة مع رئاسة الحكومة التي اوعزت الى سلطة المياه المركزية بحفر بئر جديد على نفقة الحكومة لان تزويد مخيمات العائدين بالمياه هو من مسؤولية الدولة لا الوكالة بحسب الاتفاقية العامة الموقعة من الجانبين .

٣ - وقامت سلطة المياه بحفر بئر جديد على بعد ثلاث كيلو مترات من البئر القديم وظهرت مياهه ولدى فحصها تحميراً تبيين مع الاسف ان ملوحة مياهه (١٢٠٣) اجزاء في المليون اي ان مياهه اكثر ملوحة من مياه البئر القديم فصرفت النظر عن الاستفادة منه .

٤ - ولتأمين المياه الصالحة للشرب لاهوانا العائدين في هذا الخيم قامت هذه الوزارة بمفاوضة جميع مزارعي الكرامة التعاونية التي تملك بئراً عذب المياه وتم الاتفاق على تزويد العائدين بـ ٤٥٠ متراً مكعباً من المياه العذبة يومياً للشرب فقط مقابل مبلغ قدره اربعمائة دينار لدفعه وزارة الانشاء والتعمير سنوياً الى الجمعية .

وما زال بئر الجمعية قائماً بتزويد العائدين بمياه الشرب حسب الاتفاق الانف الذكر .

٥ - لدى تفقد احوال العائدين في الخيم المذكور تبين ان قسماً من العائدين القاطنين شمال الخيم اصبحوا يعيدون عن نقاط استقبال مياه البئر القديم الصالحة مياههم للاغراض المنزلية . وقامت هذه الوزارة بتكليف وكالة الفوت بمدة الانابيب اللازمة الى منطقتهم وسيتم ذلك قريباً .

٦ - لقد استمرت سلطة المياه في البحث عن موارد جوفية للمياه العذبة في منطقة الكرامة ومسح الاسف جاءت تقارير الخبراء الجيولوجيين مخيبة للامال كما جاء في كتاب مدير عام السلطة رقم ٦٠١٢/٣/٢٨/١٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ .

المستشفى بالادوات والعلاجات اللازمة فور الانتهاء من البناية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الصحة

احمد ابو قوره

الرئيس :

اخذ المجلس علماً بالجواب

اشكر معالي وزير الصحة على اهتمامه وتحجابه لتحقيق طلبات المواطنين ، غير انني ارجو متواضعاً من معاليه ان يلاحق تنفيذ هذا الطلب ليحقق المستشفى الغاية التي انشأ من اجلها وتعمل على تفادي الخطر الداهم الا وهو تفشي الامراض الصلبيه في ذلك اللواء وشكراً .

(ح)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الانشاء والتعمير على الاقتراح رقم ١٨ المقدم من النائب السيد محمد الحشيان

الرقم ٣٧٨٠/٣٣/١١

التاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير الى الاقتراح برغبة رقم ١٨ المقدم بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨ من نائب السلط المحترم السيد محمد الحشيان حول مياه الكرامة وارجو ان اوضح حقيقة الامر بما يلي . -

١ - كان لوكالة الفوت بئر عليه مضخة وخزان تتوزع مياهه للشرب وللغراض المنزلية الاخرى على اهوانا العائدين في خيم الكرامة ، ومع الزمن قلت جوده مياهه بحيث اصبحت غير صالحة للشرب للموتحسباً نسبياً اذ اصبحت ملوحتها بحسب التحاليل الكيماوية (١٠٠٣) اجزاء في المليون لاقتصر استعمالها على الاغراض المنزلية .

مجلس النواب

٧ - ومع ذلك فالحكومة مهتمة أشد الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي واعتقد ان الحبل الجليدي لمشكلة تأمين كميات جديدة من المياه العذبة في هذا الخيم سيتم عندما تصل المياه العذبة من مشروع قناة الغور الشرقية الى جواره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وزير الانشاء والتعمير

الدكتور سيف الدين الكيلاني

السيد الخشمان نائب السلط :

معالي الرئيس ،

اشكر معالي وزير الانشاء على جوابه وتوضيحه للحقيقة كما ورد ذلك في كتاب معاليه غير انني لا ازال في موضع شك من هذه القضية الحيوية لوجود بعض التناقض في احوال المسؤولين .

منذ اكثر من شهر تقريبا قابلت معالي وزير الداخلية - ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وقدمت له عريضة موقعة من وجوه واعيان تخيم المائدين في الكرامة يلتمسون فيها من دولة رئيس الوزراء تأمين مياه الشرب بالنظر لقلة المياه المخصصة اليهم وفي اثناء هذه المقابلة دخل رئيس سلطة المياه المركزية السيد عمر عبد الله على مكتب معالي الوزير في الرئاسة حيث تم احالة العريضة المذكورة اليه طالبا اليه تلبية هذا الطلب بالسرعة الممكنة غير ان رئيس السلطة قال لصاحب المعالي ان سلطة المياه عملت من جانبها على إيجاد بئر ماء صالح للشرب يقع الى الشمال من مخيم المائدين بموالي (٣) كيلو مترات وما على وزارة الانشاء والتعمير سوى تركيب موتور ماء ومضخة له ومد الانابيب اللازمة واذكر ايضا ان معالي وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء اصدر توجيهاته الى رئيس السلطة ان يعمل ذلك على حساب السلطة .

وبعد يومين اجتمعت برئيس السلطة في مكتبه وسألته عما تم في موضوع مياه الشرب لمخيم المائدين في

الكرامة فقال لي بالحرف الواحد انه عاكف والمسؤولين عنده على اعداد تقرير يتضمن مقدار ما يلزم من النفقات لايصال الماء الى مخيم المائدين في الكرامة ويرفع هذا التقرير لمقام رئاسة الوزراء الموافقة على تنقيده ما جاء به .

اما قول معالي وزير الانشاء والتعمير من ان الحل الجليدي لمشكلة تأمين مياه الشرب لهذا الخيم سيتم عندما تصل المياه العذبة من مشروع قناة الغور الشرقية الى جواره فاعتقد جازما ان هذا القول هو من قبيل اعادة الاطمئنان الى نفوس المائدين في الخيم فقط بل وبالتالي اعطائهم مسكنا لاهمهم ويخالف كل المخالفة عما تم من اجات مع سلطة المياه المركزية هذا بالاضافة الى الوقت الذي حده معالي الوزير حتى تصل المياه لمخيم الكرامة هو وقت طويل وحتى يحين هذا يكون اكثر من نصف السكان قد نزحوا الى جهات اخرى وراء الماء .

وبما ان اهالي الكرامة مهددون الان بخطر مياه الشرب لهذا نطلب نحن نواب السلط من دولة رئيس الوزراء شخصيا وهو الاكثر اهتماما بهذه القضية الحساسة ان يولي عنايته التامة الى ايصال الماء الى بلدة الكرامة على نفقة الحكومة وجزاء الله خيرا .

نائب السلط نائب السلط نائب السلط
شاكر الطعيرمه لوفان الحمود محمد الخشمان

الرئيس :

اخذ المجلس علما بالجواب .

دولة رئيس الوزراء :

معلوماتي لحد الآن عن هذا الموضوع . معالي الرئيس ان امكانية إيجاد ماء بسهولة امر صعب ، وبالتالي ان معلوماتي وزاكي كما ورد بكتابات معالي وزير الانشاء . اذا كان ما تفضل به النائب المحترم صحيح ، فارجو ان يتأكد باننا ستركب موتور ومد المواسير بانبرع فاممكن ، ومع هذا ارجو منه ان يقابلي لتسير جيله العملية .

٤ - الاقتراحات

الرئيس :

نأتي الآن الى الاقتراحات وارجو من الامين العام تلاوتها .

الامين العام :

(أ)

اقتراح برغبة رقم (٢٢)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد .

فارجو احالة الاقتراح - الاتي لاهميته الى الجهات المسؤولة . من المعلوم ان مدة خدمة التقاعد للمعلمين هي اليوم ثلاثون عاما وهذه المدة طويلة كلها ارهاق واعصار اذ ان طبيعة المعلم تختلف كلياً عن طبيعة عمل غيره من بقية موظفي الدولة مهما كانت الاعمال ، فن المسد للانصاف ان لا يحرم من مساواته بالقضاء والقوات المسلحة ، ان لم يفهم في الاثر والجهد ، وهذا هو الرايد الامين جلالة الحسين القدي حفظه الله ، يعتبرهم جيشه الثاني ، فنفتتح : - ان تكون اعل مدة لخدمة المعلمين التقاعدية للتقاعد لا تزيد عن الخمسة والعشرين عاما ، وفي ذلك الانصاف كل الانصاف والتقدير كل التقدير لما يبذله من طاقة وجهد في سبيل خدمة هذا البلد ونهضته العلمية وفي ذلك مجال لحشد القوى والمواهب المتجددة من ابناء هذا الجيل الصاعد .

وتفضلوا بقبوله فائق الاحترام .

نائب لواء اربد نائب لواء اربد
محمد البشير الغزاوي علي المكاوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

ب -

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٣)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وسلاماً وبعد .

نرجو توجيه الاقتراح التالي لاهميته الى دولة رئيس الوزراء الاكرم . نعم لقد تحققت امنية عظيمة - فكرة بناء مجلس الامه وصدت الاموال لهذه الغاية السامية وهذا مما تشكر عليه حكومة صاحب الجلالة ولما كان هذا البناء الضخم في امن الحاجة ليقم بين جدراناه مسجداً لاقامة الشعائر الدينية ، فارجو ان لا يغرب عن البال .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

نائب لواء اربد نائب لواء اربد
محمد البشير الغزاوي علي المكاوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

هكذا منه الفصل

(ج)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٤)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : طلب سحب مياه عين التور لبعض قرى قضاء عجلون .

سلطة المياه المركزية استولت على مياه عين التور من اجل تأمين مياه الشرب لعدد من القرى خارج قضاء عجلون وانا لا اعترض على ارواء قرى خارج قضاء عجلون لكن ارى ان تستفيد من هذا المشروع الكبير قرى قضاء عجلون بحاجة الى مياه الشرب والتي لا توجد فيها ينابيع تعتمد على مياه آبار الجمع وهي مجاوره للمشروع وبعضها ستمر انايب المياه من جانبها ، هذا فضلا عن ان ذلك سيساعد على تحقيق حركة الاصطيف لهذا ارجو ان تستفيد القرى التالية من هذا المشروع / :-

حرجان - باعون - اوصري - محنا - اشتيفنا فاره - حلاوه - خربة الزهاده وهذه جميعها تقع حول منطقة المشروع وكذلك سحب المياه الى قرى عين - عيلين - صخره - عفا - راجيبا التكرم باحالة هذا الاقتراح الى الحكومة مؤملا ان يكون موضع اهتمامها الزائد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٥)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

تعاني بلدية الشونة الجنوبية ازمة في مياه الشرب ويكساد يكون البئر المخصص للشرب الان ينضب وتزداد ملوحيته وقد سبق لرئيس بلدية الشونة ان لفت انظار المسؤولين الى هذه الناحية الحساسة وطلب منهم تدبير الامر قبل نفاذ الماء من البئر وتجاولا مع هذا الطلب قامت سلطة المياه المركزية بحفر بئر ماء يقع الى الجهة الشرقية الشمالية من بلدة الشونة يبعد عنها بحوالي كيلو مترين تقريبا غير ان سلطة المياه اقلت البئر المذكور لاسباب غير معروفة ولما كانت بلدية الشونة بحاجة الى مثل هذا البئر لتأمين مياه الشرب لاهالي البلده نرجو من نواب السلط ان يتفضل معالي وزير الداخليه - لشؤون القرى والبلديات التوسط لدى سلطة المياه المركزيه من اجل السماح لبلدية الشونة باستعمال البئر المذكور .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب السلط نائب السلط نائب السلط
محمد الحشبان شاكرا الطعيمه نوفان السعود

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٦)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

لا شك اننا لا ننكر ما بذلته هذه الحكومة من جهود مشكورة عليها في سبيل فتح وتعميد وتزفيت عدد ليس بقليل من الطرق الى القرى في لواء البلقاء السلط غير ان البعض من هذه الطرق لم يفتح ويعبد كليا حتى وصولها الى القرية او مركز تجمع الناس كطريق الكفرين ، والرامه وسومه ، وسيل حيان ومفرق طريق ياجوز - بدران .

وبما ان الحكومة عمدت الان على تخصيص مبالغ اضافيه من اجل اكمال مثل هذه الطرق نرجو من نواب السلط من معالي وزير الداخليه لشؤون القرى والبلديات ان يعمل على زياده التخصيصات اللازمه لذلك وكمال جميع الطرق الواقعة في لواء البلقاء - السلط حتى تكون جاهزة للمرور فيها قبل دخول فصل هذا الشتاء . وبالحتام ارجو قبول فائق احترامنا .

نائب السلط نائب السلط نائب السلط
محمد الحشبان شاكرا الطعيمه نوفان السعود

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(و)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٧)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

تعلمون معاليكم ان امتياز شركة الكهرباء في عمان قد شمل مدينة السلط والفحص ومحاص ، وان خط التمديد الرئيسي لهذه الكهرباء سيأتي عن طريق الفحص - وادي الأزرق - السلط . وبهذا الاجراء يصبح معظم لواء البلقاء مشمول بالامتياز المذكور وبالنسبة لقرب خط التمديد من حدود بلدية الشونة الجنوبية . نطلب من نواب السلط من معالي وزير الاقتصاد الوطني تعديل القانون المخصص بذلك بحيث يشمل بلدية الشونة والبلدية المحيطة بها على اعتماد تام للمساهمة بما يخصها من نفقات هذا المشروع .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب السلط نائب السلط نائب السلط
محمد الحشبان شاكرا الطعيمه نوفان السعود

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ز)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٨)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

لا يخفى على معاليكم ان لواء البلقاء - السلط - لواء مرامي الاطراف وجهازه الصحي يكاد لا يقوم

هكذا على الأقل

بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه في مركز اللواء ، وبما ان السكان في هذا اللواء في تزايد مطرد وبالأخص الزيادة الحاصلة في عدد طلاب وطالبات المدارس مما أدى الى فتح مدارس جديدة وأخرى إضافية ، وبما أن أمر العناية الصحية هؤلاء الطلاب والطالبات أمر حيوي .

لذا نطلب نحن نواب السلط من معالي وزير الصحة أن يعمل على زيادة عدد الأطباء في هذا اللواء وتخصيص طبيب خاص يشرف على جميع مدارس هذا اللواء .

وبالختام أرجو قبول فائق احترامنا
نائب السلط نائب السلط نائب السلط
عمد الحشمان شاكرا الطعيمي نوفان السعود
الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

٥ - الأسئلة والاجوبة

الرئيس :

تأتي البنود الخماس من جدول الأعمال وأرجو ان تلي الأسئلة واجوبة الحكومة عليها .
(أ)

الأمين العام :

سؤال رقم (٢)

تاريخ : ١٩٦٥/١١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد ،

فارجو تحويل السؤال التالي الى المراجع المختصة .
لقد سبق وأن أشرت - الشاء صناديق توفير البريد - في المملكة - وقد تشكلت لجنة مؤلفة من

مجلسي الاعمار ، والمواصلات ، والبنك المركزي من اجل دراسة هذه الغاية الاقتصادية للرغبة والتشجيع على الادخار واعطاء الفرص لمن يرغب من المواطنين في ادخار اي مبلغ مهما قل بدون فائدة وغير خاضع لأي حجز قانوني .

ولا شك ان في ابراز هذا المشروع الاقتصادي الحيوي سوف يكون له اثره الفعال في ضمان مستقبل المدخرين ، وتسجيل المدخرات الوطنية والاستفادة منها في تنفيذ المشاريع الانمائية التي تعود بالنفع الجمل والبركة على الأسرة الاردنية .

فهل لازالت هذه الفكرة موجودة او قيد الدراسة ؟ ومتى تبرز هذه الفكرة الحساسة لوجود وتوثق ثمارها ، مع ان اللجنة التي اعدت المشروع قد انتهت من دراسته ورفع الى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الامة فالى متى ؟

« وتفضلوا بقبول الاحترام »

نائب اريد

علي المكاوي

وهذا جواب معالي وزير المواصلات عليه

الرقم - ١٤ / ١٣٦٢٩/٨

التاريخ - ١٩٦٥/١١/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٨٧٣/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١١/٨ بشأن السؤال المقدم من النائب المحترم السيد علي المكاوي .

ان الحكومة معنية في وضع تشريع لتحقيق هذه الغاية بعد ان تتبلور الدراسات المتعلقة بهذا الشأن .

واقبلوا فائق الاحترام

وزارة المواصلات / البرق والبريد

فضل السلقموني

الأستاذ المكاوي نائب اريد :

سبق للحكومة السابقة ان اهتمت بناحية صناديق توفير البريد وهذه الحاسة حاسة الادخار في البريد بالواقع انها حاسة مهمة جداً للتنمية الاقتصادية والادخار . اضيف الى ذلك فانها تشجع الفئة القليلة الدخل من اجل الادخار في صناديق توفير البريد ، ولذلك فاني اهيب بالحكومة الكريمة ان تسمح في ابراز هذه الحاسة الى حيز الوجود . . . سيما اذا اطمن المدخر على ماله وعلى ان لا تكون مشروطه بالحجز يعني تكون خالية من اي حجز قانوني ، او بالأحرى صناديق الادخار موجودة في جميع انحاء العالم والمدخر يدخر شيئاً فشيئاً فيصبح لديه راحمال وتقوي فكرة الادخار عند الموظفين والعامل وفيها فوائد للحكومة .

(ب)

الأمين العام :

وهذا جواب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومرفقه جواب رئيس لجنة بلدية الزرقاء ، وسأتلو اولاً السؤال .

سؤال رقم (٣)

تاريخ ١٩٦٥/١١/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية وسلاماً وبعد .

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية « واقبلوا الاحترام »

قامت لجنة بلدية الزرقاء باستملاك قطعة ارض في الزرقاء على طريق المرقوق قرب مستودعات الزيوت « لتجيش » مساحتها واحد وعشرون دونماً تقريبا ،

ودفعت ثمن هذه الأرض البالغ احد عشر ألفاً وخمسمائة دينار تقريباً ، بموجب شيك لاصحاب الأرض أرجو ان اعلم ويطلع المجلس الكريم فيما اذا كانت الاجراءات التي تم بموجبها استملاك هذه الأرض كانت صحيحة ام لا ؟

وهل لجنة البلدية والوزارة صاحبة الاختصاص راعت الامور التالية عند الاقدام على الشراء تأمينا للمصلحة العامة ودفعاً للشكوك والتهم .

اولاً هل اعلنت لجنة البلدية عن حاجتها الى مساحة معينة من الأرض لاقامة منطقة صناعية في المدينة ، وهل تمت الصفقة مع من تقدم بارخص لاسعار وانسب المواقع .

ثانياً هل خصصت اللجنة ثمن ربع المساحة المستملكة .

ثالثاً هل نزلت اللجنة مساحة الشوارع المفتوحة في الأرض المبتة في مخططات البلدية .

رابعاً هل تحققت اللجنة من امكانية انشاء منطقة صناعية في مدينة كازروقاء ولحساب البلدية . والسلام عليكم .

نائب منطقة عمان

عبد الباقي جمر

الرقم - ٢١ / ١٠٦٢ / ١٩٦٥

التاريخ ١٩٦٥/١١/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

سجوايا : على السؤال رقم (٣) المؤرخ في

١٩٦٥/١١/١٥ المقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد

الباقي جمر والمرفق بكتاب معاليكم رقم ٨٠٣/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٥/١١/١٥ .

هكذا من اجل

أقدم الى معاليكم جواب عطوفة رئيس لجنة بلدية الزرقاء على السؤال المشار اليه اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

(الدكتور قاسم الريماوي)

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

الرقم ٢٤٩٤/٨/٩

التاريخ ١٩٦٥/١١/٢٢

معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

اشير الى السؤال رقم (٣) المقدم بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٥ من نائب منطقة عمان المحترم الشيخ عبد الباقي جمو .

ارجو ان ادرج فيما يلي جواب لجنة بلدية الزرقاء على هذا السؤال .

لم تستملك لجنة بلدية الزرقاء قطعة الارض مدار السؤال وانما ابتاعها بموجب الصلاحيات الممنولة لها في المادة (٤١) لقرة (٣٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ والتي تعطي المجلس البلدي حق ابتاع الاراضي والاملاك. وهناك فرق واضح بين الاستملاك بقوة القانون وبين الشراء كمقتد رضائي ، وقد اجتازت معاملة الابتاع هذه المراحل القانونية اللازمة وهي قرار من اللجنة وموافقة معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وان ليس هنالك من شكوك او تهم حول موقف اللجنة الا ما يجب البعض ان يبهره تجنيا على الواقع والحقيقة .

١ - واما بالنسبة للبند الاول من السؤال فانه لا يترتب اعلان مناقصة عن حاجة البلدية لقطعة الارض الميناه اذ ان المادة (٥٩) من قانون البلديات التي وضعت الانظمة المالية والوزام للبلديات بمقتضاها تخص مجال تطبيق هذه الانظمة في حالة الحاجة الى

اللازم والمطامات والمقاولات باسغال البلدية اي انها تتعلق بالتعهدات وشراء الاموال المنقولة ويبيعها اما عن العقود الواقعة على العقار والاموال غير المنقولة فلم يرد عليها نص ولو اراد المشرع ان يطبق هذه الاحكام على المقار والاراضي لاورد ذلك صراحة وبناء على هذه الاعتبارات فقد دأبت كافة البلديات في المملكة على اتباع هذه الطريقة عند اعتبارها اقامة اي مشروع فاقبنا تبحث عن الارض الملائمة له من كافة الوجوه وهذا ما سارت عليه لجنة بلدية الزرقاء اذ انها قامت بجولات شاملة لمنطقة البلدية بحثا عن اراضي ملائمة لانشاء المرافق العامة عليها ومن جعلتها المنطقة الصناعية فوجدت ان منطقة الارض المذكورة تتوفر فيها كافة الشروط والمزايا المطلوبة وهي :

أ - تقع في مكان مناسب ضمن منطقة البلدية من الجهة الشمالية الشرقية من المدينة حيث يستحسن وجود مثل هذا المشروع .

ب - تحاذي الشارع الرئيسي بواجهة عريضة وهو نفس الشارع الذي تتجمع فيه غالبية كراجات التصليح والصناعات التي تقلق راحة المواطنين وتسيء الى مظهر المدينة فتصبح بذلك امتدادا طبيعيا لمجموعة الكراجات والمشاكل المنتشرة في هذا الشارع مما يسهل على البلدية اقتناع اصحاب هذه المؤسسات بالانتقال اليها .

ج - مساحتها كافية لاقامة منشآت تفي بالغرض مما يستحيل توفر مثل هذه المساحة الا في مواقع خارج منطقة البلدية ولا تصلح لهذه الغاية .

د - اذا ما روعيت هذه المميزات واعتبرت الاسعار الدارجة في ذلك الموقع فان السعر الذي اشترت به الارض مناسب ومعقول وهو ادنى حد امكن للجنة ان تحصل اليه بعد مفاوضات طويلة والاستشارة برأي بعض الملاكين وذوي الخبرة والقيام الى مبيعات فردية في مناطق مماثلة وجاورة .

ولعتقد ان مشار السؤال هو موقع الارض التي اختيرت له وليس مبدأ اقامة المنطقة للصناعة في الزرقاء بدليل ان البعض ومنهم النائب المحترم موجه السؤال اشار الى انشاءها في طريق السخنة او عوجان ، الامر الذي استبعدت لجنة البلدية لعدم صلاحية اقامة مثل هذا المشروع في احد هذين الموقعين .

هذا ما احبت لجنة البلدية ان توضحه بالنسبة لموضوع السؤال مؤكدة انها كانت وستظل ترحب بكل انتقاد او اقتراح بناء بهدف الى الصالح العام وتعمل على تحقيقه وكل كانت اللجنة تود مخلصه لو ان مثل هذا السؤال قد طرح امامها في الوقت المناسب وقد كان هنالك وقت كاف لتدارس السؤال مع النائب المحترم واطلاعه على حقيقة الامور .

واقبلوا الاحترام.

رئيس لجنة بلدية الزرقاء

فارس الصرايرة

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

معالي الرئيس ،

ارجو ان يستمع المجلس على ردي على هذا الجواب الذي اعتبره مغالطة كبيرة ، واعتبر ما جرى بالنسبة لهذا الشراء انه استغلال سيء للقانون والوظيفة .

اولا : مدينة الزرقاء بكاملها مدينة صناعية ضائعة خفيفة ، لا تمتد الى الحدادة والنجارة ، وليس في الزرقاء امكانية لشراء ارض بمبلغ كبير بدخوى ان البلدية بحاجة لمثل هذه الارض لاقامة او لتجديد منطقة صناعية .

٢ - وبالنسبة للبند الثاني من السؤال فمع التأكيد على ان ما تم هو شراء وليس استملاك فالف المادة (٣) فقرة (٢) من قانون الاستملاك التي تقر بدلالة المادة (٢١) من نفس القانون تحصر حق تنزيل قيمة الربح في حالة كون الاستملاك لانشاء طريق او توسيعها وواضح ان الغاية من شراء قطعة الارض ليس لفتح او توسيع شوارع وانما هي لغايات تنظيمية .

٣ - واما عن تنزيل مساحة الشوارع المفتوحة في القطعة على حد قول النائب المحترم فتوضح انه ليس للمدينة مخطط تنظيمي وان مخططات البلدية ودائرة الاراضي المتعلقة بهذه القطعة لا يوجد فيها اي شارع او طريق . ولهذا فان تنزيل مساحة الشوارع غير وارد .

٤ - وبالنسبة للسؤال عن امكانية انشاء منطقة صناعية في الزرقاء ، فلا يخفى ان الزرقاء ثاني مدن المملكة من حيث تعداد السكان والمساحة والاهمية للصناعة وان وجود منطقة صناعية فيها امر ضروري يتطلبه نمو المدينة المضطرد ويؤيده واقع الحال . اذ ان الشارع الرئيسي الذي اشترت القطعة على امتداده مز دحم على طوله بالصناعات المقلقة للراحة والتي تنشأ المناطق الصناعية من اجل حصرها علما بان معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية الذي ترأس الجلسة الاولى للجنة البلدية اكد ضرورة الاهتمام بالامور التنظيمية والاعمال اثناء اعداد الموازنة وشار بشكل خاص الى ضرورة انشاء منطقة صناعية ورصد التخصيصات اللازمة ، وبالفعل اخذت اللجنة بهذا التوجيه ورصدت المبلغ الكافي لهذه الغاية اثناء دراسة الموازنة مع المختصين في وزارة الداخلية . كل هذا بالإضافة الى ما تتوسع البلدية للحصول عليه من موارد مالية ثابتة يدل على امكانية وضروية انشاء منطقة صناعية في الزرقاء

هكذا منه الفصل

ثانياً : ان ماورد بهذا الجواب بان اللجنة قامت بتحريات واستشارات مع ذوي الشأن والاختصاص واصحاب الاملاك كلام غير صحيح على الاطلاق ، وانني مستعد ان اثبت بينات قانونية ان هذا الامر لم يجر ، ان ما جرى هناك امر واحد وهو ان رئيس اللجنة ومهندسين البلديات الذي اعتبر عضواً في لجنة بلدية الزرقاء قاما بمراجعة احد الملاكين في الزرقاء لشراء ارض منه وافقوا على ان يشتروا من هذا الملاك ايضاً بسعر ٢٠ ديناراً للدوم الواحد ، واستمرت المشاورات ثمانية عشر يوماً ، الا ان هذا الملاك فوجيء بشراء ارض اخرى غير ارضه بسعر الدوم خمسين وخمسين ديناراً ١

بينما كانت الارض بعشرين ديناراً للدوم الواحد مع اختلاف الموقعين ، وعندما علم هذا الرجل بان اللجنة مقدمة على شراء هذه الارض بهذا المبلغ الباهظ راجع رئيس اللجنة وقال ان هذه الارض جزء سابق من ارضي ولي ارض في جوارها ، وانا مستعد ان ابيعكم بنصف هذا الثمن ما دام ان الثمن ارتفع الى ٥٥٠ ديناراً فانا ابيعكم بنصف الثمن ، فقالوا قد اشترينا ودفعنا واتينا .

كيف جرى الشراء ؟ وكيف جرى الدفع ؟ وكيف جرى التسجيل ؟

تاريخ ١٩٦٥/١١/٣ عندما كلمت معالي وزير الداخلية للبلديات ان هذا الموضوع فيه غبن على المدينة وعلى البلدية قال قد امرنا بايقاف المعاملة وان المعاملة ستوقف الا انني فوجئت انه خلال ثلاثة ايام من خروج الكتاب من الوزارة الكتاب خرج في ١٩٦٥/١٠/٢٨ بموافقة مجلس الشراء وفي ١٩٦٥/١٠/٢٨ تم التسجيل وتم صرف الشك في البنك خلال ثلاثة ايام .

الرئيس :

كم دوم ؟

لفهيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

٢١ دوم ب - ١١٦٠٦ دنانير .

قرب زيوت الجيش منطقة لا يمكن ان تكون صناعية على الاطلاق الا اذا رحل الجيش زيوتيه وغير مكانه ، لانه لا يمكن ان تكون منطقة صناعية قرب الزيوت والبنزين والمحروقات .

خلال ثلاثة ايام - وكلنا يعلم ان الرسالة تصلنا من اميركا لعمان او للقلمس بثلاثة ايام ولكنها من عمان الى الزرقاء او الى اربد لا تصل الا باسبوع ١ فكيف استطاع هذا الكتاب ان يخرج او ان يسجل في ٢٥/١٠/٦٥ في وزارة الداخلية وان تكون المعاملة منتهية بثلاثة ايام انتهت المعاملة وصرف الشك وقبض المبلغ كيف هذا ؟ ان لم يكن هناك امر خارج عن المعتاد .

ثالثاً : ولو انني اتسقى ما يشير اليه الجواب ، يقول ان الاعتراض ليس على مبدأ انشاء منطقة صناعية بل على ان النائب السائل كان قد اقترح ان تكون المنطقة في طريق السخنة او عوجان . . . هذا كلام لا اصل له على الاطلاق لاني اعلم ان مدينة الزرقاء لان ليس لها مخطط تنظيمي ولا يجوز على الاطلاق اعتباطاً ان تستملك البلدية ارضاً في مكان قد لا يقع في المكان - فبا اذا جرى تنظيم بعد مائة سنة لمدينة الزرقاء - ان تكون هذه الارض منطقة صناعية ، قد تقع المنطقة الصناعية في مكان اخر ، فكيف استطاعت هذه اللجنة ان تجدد المنطقة من غير مخطط هيكل للمدينة ؟ مع العلم بان البلدية ودخل حدود البلدية وعلى الشارع العنبر وقرب

اولاً : لم يستشر اصحاب الاختصاص ولا اصحاب الاملاك انما الامر جرى سرّاً واول ما اطلعت على ان هذه المعاملة تسير راجعت معالي الوزير بشأنها وهو حاضراً الآن وقال لي انا مستعد راجعت ثاني مرة في هذا المجلس وقال امرنا بايقاف المعاملة ولكن المعاملة لم تقف وقالوا انه عندما اتصل معهم وزير الداخلية للبلديات انه وقفنا على الشك انتهى... وعادتنا ان كل موضوع يدرس ويحال للجان فكيف هذه المعاملة تنتهي بثلاثة ايام ؟

خامساً : المعلوم ان اسعار الارض عندنا من يوم (حادث الرئاسة) هبطت فالدوم الذي كان سعره الف دينار نزل الى ١٥٠ دينار . . . نعم حتى وليس هناك من يشتري او يطلب منك ان تشتري ارض فكيف يأتي هذا الجواب ويقول الا يتوقعون ان الحكومة تتحرك وتجري تحقيقاً سليماً صحيحاً ، هل هذا الجواب جواب صحيح وهل هذا السعر سعر معقول وهل مدينة الزرقاء تتحمل منطقة صناعية وهل يجوز للجنة ان تستملك ارضاً من غير ان يكون هناك مخطط تنظيمي للمدينة ؟ فاذا قام تحقيق فانا متأكد وانا مستعد ان اوقع على اية مسؤولية ترتب على هذا الاتهام ان يحملها بأن هذا الاجراء لم يكن سليماً انما كان غيباً واعتبر انه اموال اخرجت من صندوق البلدية ظلماً وعدواناً .

واخيراً ، هناك ارض كانت قد فاضوا صاحبها عليها لشراؤها لا لغايات المنطقة الصناعية ، انما لشراؤها . توقفت هذه المعاملة ، ارسل صاحبها احد الاشخاص الى رئيس اللجنة وقال ارجو ان تنمو المعاملة فقالوا له ارضك لا تريد ان تأخذها لانها بعيدة وثانياً سعرها لا يعجبنا وكان سعرها اقل والارض في مكان احسن وهي بجوار الارض نفسها . وبعد ان قالوا لا تريد ان تشتري ارضك ومعاملتها

مكاتب الجيوب، ثم دوم ارض كالكف كان بإمكان البلدية اذا كانت صناعية في الزرقاء كما يشير الجواب ان تقيم او تجدد المنطقة البلدية في ارض البلدية من غير ان تخرج مبلغ ١٢٠٠٠ دينار تقريباً من صندوق البلدية ومدينة الزرقاء مهملة في كل ادوارها بحيث ان الشوارع عندنا محفورة وليست عندنا خدمات ونحن نشرب ماء ملوثاً نسبة التلوث من ١٦ - ٢٠ ، والآبار محفورة من اربع سنوات بحجة عدم وجود مال للمشروع بعمد ، فكيف يحاسب اللجنة ان تستملك ارضاً بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار لمنطقة قد تستغل فيها اذا المخطط اشار الى هذا الموقع انه منطقة صناعية بعد مائة سنة ، ما هي الزرقاء؟ هل هي مثل عمان ؟ عمان لان لم تحدد بها المنطقة الصناعية فنحن متأخرين عن عمان مائة سنة فبأي حق يجوز لنا ان نشترى من غير . . . وانا معارض في ان يستملكوا الاربع على هذا المبدأ .

رابعاً : هذا القانون الذي يتحدثون به يقول في الفقرة (ب) من المادة (١٥) كان عليها ان تأخذ بعين الاعتبار ثمن الارض المجاورة للارض المراد استملاكها والتي هي من نوعها بصرف النظر عما يكون للارض من ثمن خاص لغايات المشتري ، كان هذا ممكن ولكن مع الاسف الارض المجاورة انا مستعد . . . الدوم وهي ملاصقة للارض تلك ليس بينهما الاحديد (ود) وهي في موقعها - لانه هم الذين رفعوا السعر كان بإمكانهم ان يشتروها بمئة دينار - اما الآن فانا مستعد ان اشتري هذه الارض ويتناول صاحبها ٢٠ دوم ب ٤٠٠٠ دينار وليس ب ١٢٠٠٠ دينار بل لاني ان هذه العملية لم تكون غريبة نظيفة ، انما انهم شخصاً بعينه ولكن عندما ارد على هذا المجلس الكريم استلوا الشراء واسلوب التسجيل واسلوب نقل المعاملة في وزارة الداخلية للمجلس ان يعطي زايه .

تكونت لجنة لدراسة

تامة والموافقة عليها من وزارة الداخلية حاصلة ،
تركز المعاملة التامة قالوا الأرض بعيدة تم اشتروا
هذه الأرض ؟

الرئيس :

ماذا تريد يا استاذ

الاستاذ جمو نائب عمان :

ان يجري تحقيق في هذا الموضوع وان تعاد
الأرض وعندما تعاد الأرض الى صاحبها ستأكدون
ان المعاملة لم تكن معاملة صحيحة .

ونقطة اخيرة ، هذه اللجنة - حسب اعتقادي
وحسب نص القانون هي لجنة غير قانونية لانها مؤلفة
من موظفين وليست ...

اسمح لي هذا الموضوع ليس موضوع طريق
او فتح حيادة فهذا الموضوع ضربة لخزينة البلدية ..
هذه اللجنة غير قانونية لانها من موظفين
وقانون البلديات ينص على ان البلديات مؤسسة اهلية
وان العضو لا يجوز ان يكون موظفاً .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية :

معالي الرئيس

من المعلوم ان سنة الوجود هي التطور والتقدم
وبان الزمن لا يرحم ، ومن المعروف ان المدن
تتسع ويجب ان يبنى التوسع على اساس من التنظيم وقد
يكون الاردن في طليعة الدول في العالم الذي اتسع
اتساعاً كبيراً بخارفاً نتيجة نسكة فلسطين ، ففسد
تضاعف سكان المدن في الاردن تضاعفاً كبيراً لم
تتمكن البلديات ووزارة الداخلية القيام بالتنظيم
الكافي نتيجة هذا الاتساع ، فكان واجبا على
البلديات وعلى وزارة الداخلية ان تعمل جاهدة لوضع
التنظيم في المدن على اساس علمية صحيحة .

ومن البديهي ان الاسس التنظيمية تقضي بان
يكون هناك في كل مدينة منطقة صناعية وهذا ما هو
جار الان في معظم مدن المملكة ففي طولكرم
هناك مشروع منطقة صناعية وفي نابلس وفي البيرة
التي هي اقل سكاناً من الزرقاء هناك مشروع منطقة
صناعية وقد بدأ العمل به ، وقد تكون الزرقاء أكبر
المدن اتساعاً سواء في عدد السكان او في التواحي
التنظيمية ، ومن هنا فان القول بأن المنطقة الصناعية
غير لازمة في الزرقاء ، هو قول يتنافى مع المعروف
علمياً من الناحية التنظيمية .

لقد وجدت البلدية السابقة ضرورة وجود
منطقة صناعية فتفاوضت على قطعة ارض تقرب من
قطعة الأرض التي تمت الحيازة لها بأسعار تعلق حتى
او تقارب من الاسعار التي اشترت بها اللجنة هذه
الأرض ، وقد بحث هذا الموضوع في اجتماع حضره
فضيلة النائب في الزرقاء وبحث موضوع تنظيم مدينة
الزرقاء وقد اشار عطوفة المتصرف الذي هو رئيس
الجنة البلدية الى جميع المشاريع التي قام بها خلال
المدة القصيرة التي تولت اللجنة مسؤوليتها في مدينة
الزرقاء وفي تنظيم مدينة الزرقاء واثبت بالبرهان بانه
قام باعمال كبيرة جداً لم يتسنى للمجالس السابقة
ان تقوم بها ، وقد اشار الى بعض التواحي العديدة
فيلا : اشار الى انه كان هناك ثمة عامل يشرف
عليهم ٨٠ مراقب ، وقد قام بتخفيض هذا العدد بما
اثار الكثيرين وفضيلة الشيخ من الذين ثاروا على
هذا الوضع لانه وجد فيه شيئاً من التحيز . الا انه
كان مكرهاً ومضطراً لتوفير الاموال ان يقوم بمثل
هذا العمل . كذلك وجد ان هناك ٥٠٠٠٠
دينار ضرائب وعوائض متأخرة لم تحصل فقام بجهة
كبيرة فحصل ان لم يكن ٩٠٪ يكون ٨٠٪ منها
بالطبع هذه الاجراءات اثارته حفيظة اناس كثيرين

الاراضي ، اما القول بان البيع متوقف منذ حادث
الرئاسة اليوم اعتقد انه لا يؤثر كثيراً على قيمة
الاراضي نفسها ، لان اصحاب الاراضي متمسكين
فيها ، ولا يريدون ادافع عن التقدير لان التقدير لجنة
رسمية قامت وقدرت واعطت تقريراً وهذا الاجراء
متبع في كل الاراضي التي يتم شرائها سواء من الدولة
او البلديات .

هذا هو الوضع .. كذلك هناك ضجة من
بعض الاعضاء السابقين في البلدية يريدون ان تعود
البلدية السابقة او يجري انتخاب في الزرقاء ، وقد
وصلت اليها برقيات بهذا المعنى ، ووصلتنا كذلك
برقيات كثيرة جداً تطالب بضرورة ابقاء اللجنة
الحالية لانهم يعتقدون بان اللجنة الحالية لا تسير
عواطف الناخبين على حساب مصلحة البلدية ويقولون
ان هذه اللجنة قد حققت الكثير من المصالح التي لا
يمكن ان يتم تحقيقها الا عن طريق لجنة من هذا
الطراز .

ونحن مستعدون للتحقيق في اي شكوى تقدم
على اساس وبنات صحيحة . لكن المهم بيريء حتى
تثبت ادانته .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

بالنسبة للنقاط التي اثارها الدكتور انا كنت
اتوقع من معالي الوزير ان يوضح الامر اكثر من هذا
لانه اثار نقاط وتركها غامضة قابلة للتأويل منها اني
حضرت اجتماعاً وانه جرى هناك حديث طويل حول
النقاط التي اثارها اللجنة الخ . وهو يعلم حقيقة لعليقي
على كل ما دار في هذه الجلسة بنداً بنداً وفقرة فقرة
واعترض في حينه ، ان ما يشير اليه ان هناك مشة
عامل يشرف عليهم ثمانون مراقباً هذا امر لم يصدر
من الزرقاء مع الاسف ، انما عن كتب توصية تأتي
من عمان عين غلان . الخ .

على اللجنة البلدية وبحث هذا الموضوع في اجتماع في
الزرقاء ، وكان فضيلة النائب المحترم موجوداً
وكانت الاسئلة كلها حول زيادة وسرعة التنظيم
وفتح الشوارع والاعطاء التي حصلت في الماضي
وكيفية تصحيحها ، جاءت لجنة البلدية واخسخت
قراراً بوجوب اقامة منطقة صناعية وحسب القانون
فهناك اما الاستملاك واما المفاوضة ، وان من
المعروف ان المفاوضة المباشرة في غالب الاحيان
تأتي بأسعار اقل من الاستملاك لان الاستملاك شيء
تقديري وعندما يطرح الاستملاك تأتي لجنة فاذا
قدرت اي سعر للأرض فان البلدية ملزمة بشرائها
بهذا السعر ، الاجراءات لا يختلف فضيلة النائب
المعروف ان الاجراءات التي تمت هي اجراءات تمت
ضمن القانون ، وعندما اشعري انه قد تكون هناك
مخالفة قانونية كتبت كتاباً رسمياً لمعالي وزير
العدلية استفتيته بموضوع الاستملاك والشراء بالمفاوضة
وجاءني الرد بان هذا يجوز وعلى الأمر قبل ان استلم
الرد . صحيح اني وجهت كتاباً الى الرئيس لجنة البلدية
اطلب منه التريث بالمعاملة حتى يأتي الرد القانوني ، ولكن
اني الرد القانوني وكان يقول ان العملية التي تمت هي
قانونية ١٠٠٪ ولا مأخذ قانوني عليها ، واليقين
كما يعلم فضيلته لا يزول بالشك - هناك بعض الناس
من الزرقاء يقول بما تفضل به فضيلة الشيخ وقد
حاضرتي وفود اخرى كثيرة تقول ان هذه عملية سليمة
وتمتازة وفي مصلحة البلد ولا بد من السير فيها الى
الامام . وقد ارسلت مساعد وكيل الوزارة ولجنة
الكشف على سجلات المالية للتأكد من الاسعار وهل
هي مرتفعة او غير مرتفعة وذلك ليطمئن قلبي
ولا يكون على بيته من الامر ، فجاءني تقرير يقول
بانه جرى شراء اراضي بحوالي الف دينار للندوم
الواحد في مواقع مختلفة واراضي اخرى تقارب هذه

هكذا عند الاستاذ

الرئيس :

.. بالنسبة للنظام الداخلي مدة البحث في الأسئلة والاجوبة نصف ساعة فنحن قد استهلكنا كل هذا الوقت في سؤال واحد لك وهناك على الجدول عدة اسئلة ، فارجو ان تختصر بقدر الامكان .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي الرئيس ،

الاستاذ جمو .. قرأت جميع وكل ما جرى في هذا الموضوع واجريت تحقيقا بنفسى ، ان لجنة البلدية في الزرقاء رغم كل ما يقال عنها من اشرف وانظف رجال بلدية ، نتيجة التحقيق وبدون ان اذكر الاسماء ، كلهم مشهود لهم بنظامه اليدوا لاستماته والعمل الصحيح المستمر من رئيسهم الى اخر عضو فيهم ، انا حققت في هذا الموضوع واقتنعت بانه لا يوجد سوء تصرف في الموضوع بمعنى الغش والخداع موضوع ان الزرقاء يلزمها منطقة صناعية او لا يلزمها هذا امر فيه اجتهادات ، المهم ان الحكومة مستعدة للاستماع الى اي معلومات تمكنها من السير في القضية ضد اي مسيء مستعدة ان تسير فيه ، اما اللجنة متحيزة او لا او متواطئة او لا انسا لا اريد ان يقال هذا عن اي انسان وبصورة خاصة على اناس اخبرناهم اختيارا حتى يكونوا في الزرقاء - دون ذكر الاسماء - جميعهم مشهود لهم بالنظام والاستقامة اذا عند الشيخ معلومات تمكنها من السير بقضية ضد اي واحد نحن في كل وقت حاضرين ، هذا اجتهاد بحمل ان الناس ارتكبوا غلطا .

الرئيس :

يا استاذ اذا كنت غير مقتنع فل غير مقتنع .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

انا لم اطعن بكرامة اللجنة انها اختلست او اي شيء آخر ، انا اقول ان هذا الشراء تم بصورة ..

الرئيس :

لا يجوز ان تكون المناقشة هكذا بل الصورة المنصوص عنها بالنظام والا لن تنتهي .. ورئيس الوزراء يقول انهم على استعداد للتحقيق فاعطيه بعض الشيء كي يبدأ .

دولة رئيس الوزراء :

فما يتعلق بكل الاسئلة ، ارجوكم الاصل براءة الذمة ، بالفعل هذه الحكومة مستعدة وتتحدى فقطعة معلومات توصلنا الى اساءة نعتقد اننا نكون مدنيين لكم بهذه القضية .. اللجنة معروف بمن شكلت ، انت اخبرتي ، وحاولت ايقاف العملية صحيح ، وبالفعل بعد مناقشة صحيحة من اللجنة ومن خارجها وبكل استطاعتنا وجدنا ان العملية مستقيمة من جميع الوجوه ، اذا عندك بيانات ضد هذه القناعة بينها .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

اطلب اجراء تحقيق في هذا الموضوع

دولة رئيس الوزراء :

مستعد .

(ج)

الرئيس :

يؤجل الجواب على السؤال رقم (٧) بسبب غياب معالي وزير الداخلية :

(د)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير التربية والتعليم على السؤال المقدم من النائب السيد كامل عريقات سأتلو السؤال اولا ثم الجواب .

سؤال رقم (٩)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو تحويل سؤالي التالي لمعالي وزير التربية والتعليم المحترم ما هي الاسباب التي تمنع من مساواة المعلمين والاذنه الذين يتقاضون رواتبهم من وكالة الغوث اسوة برواتب المعلمين والاذنه الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الحكومة .

واقبلوا فائق احترامي

كامل عريقات

نائب القدس واريحسا

الرقم : ٣٦١٣٥/٥/٥٦

التاريخ : ١٩٦٥/١١/٣٠

الموافق ١٣٨٥/٨/٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد :

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٤٤/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣ والى السؤال رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٥/١١/٢٣ والمقدم من النائب السيد كامل عريقات المرفق به وارجو ان اعلنكم بما يلي : -

لا يوجد اي اختلاف في رواتب المعلمين والمعلميات والاذنه الذين يعينون بصورة مؤقتة سواء اكان التعيين على حساب امانات الوكالة او على

حساب الموازنة من مادة الرواتب المقطوعة او بدلا من معارين او على حساب ضريبة المعارف ، فانهم يعينون جميعا براتب شهري مقطوع مقداره ١٨ دينار و ٥٠٠ فلس للمعلم و (٩) دنانير للاذن ويجري تصنيفهم حسب الاقدمية واستنادا الى الاسس الموضوعه لهذه الغاية بغض النظر عن المصدر الذي يتقاضون منه رواتبهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام :

وزير التربية والتعليم
ذوقان المنداوي

السيد عريقات نائب القدس :

اكتفي بالجواب واشكر معالي الوزير .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس :

نتقل الآن الى البند السادس من جدول الاعمال وارجو من المقرر الاستاذ سلمان القضاء التفصيل الى المنصب :

... .

السيد العكشه نائيب الكرك :

معالي الرئيس ،

بالامس كان ذكرى حقوق الانسان وبهذه المناسبة ارجو موافقة المجلس على ارسال برقية الى الامين العام لهيئة الامم المتحدة حول قضية فلسطين ولو انها معروضة :

الرئيس :

هل يوافق المجلس على ارسال البرقية ؟

الجميع : موافقون :

(أ)

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢١ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة المقرر سليمان القضاء ، خالد الحاج حسن عبد الباقي جمو ، عيسى عقل ، زهير مطر ، صلاح سحيات ، وكامل عي الدين . ونظرت بالقانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ قانون قناة الغور الشرقية ، وبعد دراسته وتدقيقه قررت ما يلي :

١ - توصي اللجنة ادخال التعديلات التالية على القانون المذكور :

أ - في المادة - ٣ - الفقرة (ب) تحذف منها عبارة (عضوين آخرين وبعد اتمام جميع الاعمال الانشائية للمشروع يضاف لمجلس السلطة عضوان اشتران) ويستعاض عنها بعبارة (اربعة اعضاء اثنان منهم .

ب - في المادة - ٣ - الفقرة (ج) تحذف منها عبارة (اثنان من هيئة المجلس عندما تكون الهيئة مؤلفة من ثلاثة اعضاء او حضره ثلاثة عندما تكون مؤلفة من خمسة اعضاء) ويستعاض عنها بعبارة (ثلاثة من هيئة المجلس) والتسم الاخير من هذه الفقرة تستبدل بعبارة (للمجلس) بعبارة (لمجلس الوزراء) .

ج - في المادة - ٣ - ايضا وفي اول الفقرة (د) تستبدل عبارة (مجلس السلطة بكلمة (المجلس)

د - في المادة - ١٠ - تحذف من الفقرة (أ) عبارة (ويكون قرار السلطة هذا قطعي) وفي السطر قبل الاخير من الفقرة (ب) يضاف عبارة (ومجلس

الوزراء) بعد كلمة (السلطة) بحيث تقرأ هكذا (اذ اقترن بموافقة السلطة ومجلس الوزراء) .

هـ - في المادة - ١٠ - ايضا تضاف كلمة (الاردنيين) بعد كلمة (المزارعين) الواردة امام الدرجات الثانية والثالثة والرابعة ثم ترفع الدرجة الخامسة الى ما بعد الدرجة الثانية لتصبح (درجة ثالثة) ويعاد ترقيم الدرجات التي تليها وكذلك تضاف عبارة (اردني مقيم) بعد عبارة (كل مزارع) الواردة في الفقرة (د) من نفس المادة . توصي اللجنة بقبول التعديلات الواردة في القوانين المؤقتة التالية ودمجها في القانون المؤقت رقم ٣١ - لسنة ١٩٦٢ موضوع البحث - :

١ - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

٢ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

٣ - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

٢ - قررت اللجنة رد القوانين المؤقتة التالية بعد ان ادمجت بنودها في القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ :

١ - قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

٢ - قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

٣ - قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ، وقبول القانون بالشكل المرفق بعد ادخال التعديلات الالفة الذكر . اللجنة القانونية .

الرئيس :

فما يتعلق بقانون قناة الغور الشرقية الذي يظهر ان رغبة المجلس هي تأجيل البحث في هذا القانون هذا ما قرر في الجلسة السابقة حتى كل فائب يبدي ملاحظاته عليه مع اللجنة القانونية والذي حصل انه لم يجتمع مع اللجنة القانونية احد واللجنة القانونية لم تستدع احدا من الاعضاء ، والآن بعض الاخوان ابدوا رغبة في تأجيل البحث فيه جلسة مقبلة ليتسنى دراسته على هذا الاساس

فهل يوافق المجلس على تأجيل بحثه واعادته للجنة ؟
الجميع : موافقون

المقرر : (يتلو)

ب -

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة المقرر سليمان القضاء ، صلاح السحيات ، عبد الباقي جمو زهير مطر ، ابراهيم كريشان ، عيسى عقل . ونظرت في القوانين التالية المحالة عليها وقررت ما يلي .

١ - قانون محكمة امانة العاصمة المعدل المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة ،

٢ - قانون المجاري العامة في منطقة اسالة العاصمة المؤقت المعدل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ ، قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع حذف عبارة (دون نخطا منه) الواردة في اخر الفقرة - ٢ -

٣ - قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ . قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

٤ - قانون مؤقت ذيل لقانون الاجراء رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٥ - قانون معدل لقانون الادارة العامة المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

٦ - قانون مؤقت معدل لقانون الجمارك والمكوس رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

٧ - قانون التقاعد العسكري المعدل المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . قررت قبوله مع اضافة عبارة (خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب) الى اخر المادة ٣٣ المعدلة .

٨ - قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع حذف المادة الثانية منه .

٩ - قانون مؤقت معدل لقانون وضع الاموال غير المشقولة تأميناً للدين رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ . قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة القانونية

(١)

الرئيس :

ارجو من المقرر تلاوة القوانين الموافقة عليها :

هكذا عند التوصل

اجراءات اللجنة القانونية جلس الشورى	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمعول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) البند (٧) .	يضاف الى آخر المادة (٧) من القانون الاصلى المبررة التالية وتعني كلمة (جميع الصفقة) أية مجموعة من الشبكات او الاجهزة التي تعرف اليها التفيلات والمياه المسملة بقصد تقيتها وازالة المواد الجاهدة او المائلة فيها .	ليس هذا اصل في القانون الاصلى
	تعديل المادة (٧) من القانون الاصلى لقرا كما يلي :- أ- تحول أمارة المصاحبة على نفقة المالك اتصال الجري الخاص بالمقر بالجاري العامة حيثما يمكن ذلك فيها ويجوز استخدامها او من قوضه بالقيام بالاعمال المخول الى المقار علما الغرض . ب- اذا تضرر مد الجري العام أو الجري الخاص لمياه الامطار ضمن التوزيع او المساحات العامة او الارقة فلامانة المصاحبة الحق ببدء ضمن الاراضي العامة وتوقع الادانة التعويض العادل للمالك في حالة اطلاق اي ضرر بالمقاربات القائمة على تلك الاراضي .	تضمن المادة (٧) تحول أمارة المصاحبة على نفقتنا اتصال الجري الخاص بالمقر بالجاري العامة ونجنى استخدامها او من قوضه بالقيام بالاعمال ؛ اللجوء الى المقار علما الغرض .
	تعديل المادة (٩) من القانون الاصلى لقرا كما يلي :- تتولى أمارة المصاحبة مراقبة اعمال البناء وصيانة جميع الجاري العامة التي تقع ضمن منطقتها وإيقانها بجالة جديدة وعزز ما كان يجري فيما مساهمة من توسيع او تغيير او تحسين وان تأمر بتعطيل او سد او هدم ما رآه منها عدم الفائدة أو غير ضروري وذلك على نفقة المالك .	تضمن المادة (٩) تتولى أمارة المصاحبة المراقبة على صيانة جميع الجاري العامة التي تقع ضمن منطقتها وإيقانها بجالة جديدة وعزز ما كان يجري فيما مساهمة من توسيع او تغيير او تحسين كما يجوز ما كان تأمر بتعطيل او سد أو هدم ما رآه جديدا الفائدة او غير ضروري ؛

اجراءات اللجنة القانونية جلس الشورى	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمعول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) البند (٢)	تعديل المادة (١٠) من القانون الاصلى لقرا كما يلي :- أ- يحظر على اي شخص غير مفوض فوسيل اي جري خاص بالجري العام . ب- يحظر على اي شخص غير مفوض احدسات اي كسر او ان يكسف او يفتح الجاري العامة او الشبكات التابعة لها او يوصل الجري الخاص للملك بالجاري العامة المقصدة ليد الامطار الجري على اي شخص تفريغ او السماح بتفريغ أية مادة جامدة او سائلة في الجاري العامة من شأنها ان تعيق او تعطل جريها او تلحق اضرارا بها او تعوق عليه الصفة . د- كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) يعاقب بغرامة قدرها لا تزيد عن ثلاثين ديناراً . هـ- كل من يخالف احكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) يعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكليهما المتوحدتين مع تحيله نفقات ازالة الضرر الناجم عن المخالفة . و- كل من يخالف احكام الفقرة (د) من المادة (١٠) يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكليهما المتوحدتين مع تحيله كافة نفقات ازالة الضرر . ز- كل من يهدم او يهدم او يخرّب جميع الصفقة او اي جزء منها او شبكة الجاري العامة او اي جزء منها عن قصد دون خطا منه يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة .	تضمن المادة (١٠) أ- يحظر على اي شخص غير مفوض فوسيل اي جري خاص بالجري العام ؛ او ب- يسمح بتفريغ مادة جامدة او سائلة في الجاري العامة بطريقة تعطل جريها او تصوره تضررها او ان يقوم باي عمل يضر بهذه الجاري ؛ او ج- كان مالكا لاي عقار يوجد فيه جري خاص او حفرة انحصائية وتختلف واهل تقدير او تغيير ذلك الجري او الحفرة بعد ان بلغ انحصارا خطيا بذلك من قبل أمارة المصاحبة وانشا اي جري او حفرة جديدة دون موافقتها يعجز عنه اركب جزما يعاقب لدى ادانته من قبل محكمة امارة المصاحبة بغرامة لا تزيد عن ثلاثين ديناراً . (٣) يجوز مجلس الامانة ان يتخذ التدابير لتغيير او اصلاح الجري او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال وتحصل ذلك التغيير النفقات التي قد تكبدتها الامانة بتفصيل هذا الامر .

١٥١

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ البند (٣) .	<p>ح - كل من يمارس اجراءات انشاء المجاري العامة او ريسط المجري الخاص بالمجري العام او كان مالكا لأي عقار يوجد فيه مجري خاص او حفرة انحصائية وتختلف او احصل في تغيير أو تعبير ذلك المجري او الحفرة بعد ان يبلغ احطارا خطيا بذلك من امانة العاصمة او انشائي مجري او حفرة جديدة بدون موافقة الامانة يعتبر انه ارتكب جريمة يعاقب بنزلة لا تزيد عن (٣٠) دينار ويشترط ان يثبت الادعاء ان يتخذ التدابير اللازمة لتغيير او اصلاح المجري او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال وتحصل المالك التفتت التي قد تتكبد امانة تنفيذ هذا الامر .</p>	<p>تعدل المادة (١١) من القانون الاصل لتقرأ كما يلي : - (تقوم وزارة المالية بحماية المساحة المخصوص جانبها للمادة (٣) من قانون المجري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وذلك لحساب امانة العاصمة وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية) .</p>
	تعدل المادة (٧) من القانون الاصل لتقرأ كما يلي : - أ - تتولى امانة العاصمة على نفقة المالك ابدال المجري الخاص بالعقار بالمجري العامة حيثما امكن ذلك فنيا وبحق مستعملها او من تفوضه بالقيام بالاعمال الدخول الى العقار لهذا الغرض . ب - اذا تعلق مد المجري العام او المجري المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الساحات العامة او الازقة فلامانة العاصمة الحق بمده ضمن الاراضي الخاصة وتبلغ الامانة التعويض العادل للمالك في حالة إلحاق اي ضرر بالعقارات القائمة على تلك الاراضي .	<p>تعدل المادة (٩) من القانون الاصل لتقرأ كما يلي : - تتولى امانة العاصمة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع المجاري الخاصة التي تقع ضمن منطقتها وابقائها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجرى فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين وأن تأمر بتعطيل او سد او هدم ما تراه منها عديم الفائدة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .</p>

الاسباب الموجبة

- لقد وضع هذا القانون للاسباب التالية . -
- ١ - تأمين الحماية الكافية لشبكة المجاري وانشائها التابعة لها من العيب او إلحاق الأضرار او سوء استعمال المجاري العامة .
 - ٢ - ان الضرورات الفنية تقضي امرار بعض خطوط المجاري الرئيسية عبر الاراضي الخاصة وهذا يتطلب وجود مادة قانونية تعطي الامانة هذا الحق ، علما بان ذلك لن يمنع المالك باستغلال ارضه بعد امرار المجاري
 - ٣ - لزوم فرض عقوبة السجن لحماية منشآت المجاري من العيب بها باعتبارها منشآت لها علاقة مباشرة بالصحة العامة وتنظيم المدينة .

قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

المؤقت المعدل رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥

•••••

- مادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- مادة ٢ - يضاف الى آخر المادة (٢) من القانون الاصل العبارة التالية وتعني كلمة (جميع التصفية) اية مجموعة من المنشآت او الاجهزة التي تصرف اليها الفضلات والمياه المستعملة بقصد تنقيتها وازالة المواد الجاملة او العالقة فيها .
- مادة ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصل لتقرأ كما يلي : -
أ - تتولى امانة العاصمة على نفقة المالك ابدال المجري الخاص بالعقار بالمجري العامة حيثما امكن ذلك فنيا وبحق مستعملها او من تفوضه بالقيام بالاعمال الدخول الى العقار لهذا الغرض .
ب - اذا تعلق مد المجري العام او المجري المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الساحات العامة او الازقة فلامانة العاصمة الحق بمده ضمن الاراضي الخاصة وتبلغ الامانة التعويض العادل للمالك في حالة إلحاق اي ضرر بالعقارات القائمة على تلك الاراضي .
- مادة ٤ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصل لتقرأ كما يلي : -
تتولى امانة العاصمة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع المجاري الخاصة التي تقع ضمن منطقتها وابقائها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجرى فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين وأن تأمر بتعطيل او سد او هدم ما تراه منها عديم الفائدة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .

تكونت من ١٩٦٥

مادة ٥ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل لتقرأ كما يلي : -

- أ - يحظر على اي شخص غير مفوض توصيل اي مجرى خاص بالمجرى العام .
- ب - يحظر على اي شخص غير مفوض احداث اي كسر او ان يكشف او يفتح المجاري العامة او المنشآت التابعة لها او يوصل المجرى الخاص للملك بالمجاري العامة المخصصة لمياه الامطار .
- ج - يحظر على اي شخص تفريغ او السماح بتفريغ اية مادة جامدة او سائلة في المجاري العامة من شأنها ان تعيق او تعطل مجراها او تلحق اضراراً بها او تعرقل عملية التصفية .
- د - كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) يعاقب بغرامة نقدية لا تزيد عن ثلاثين ديناراً .
- هـ - كل من يخالف احكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) يعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكلا العقوبتين مع تحميله نفقات ازالة الضرر الناجم عن المخالفة .
- و - كل من يخالف احكام الفقرة (ج) من المادة (١٠) يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكلا العقوبتين مع تحميله كافة نفقات ازالة الضرر .
- ز - كل من يهدم او يردم او يخرب مجمع التصفية او اي جزء منه او شبكة المجاري العامة او اي جزء منها عن قصد يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة .
- ح - كل من يعارض اجراءات انشاء المجاري العامة او ربط المجرى الخاص بالمجرى العام او كان مالكا لاي عقار يوجد فيه مجرى خاص او حفرة امتصاصية وتحتل او اهمل في تغيير او تعمير ذلك المجرى او الحفرة بعد ان بلغ اخطاراً خطياً بللاليين امانة العاصمة او انشأ اي مجرى او حفرة جديدة بدون موافقة الامانة يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بغرامة لا تزيد عن (٣٠) ديناراً ويجوز لامين العاصمة ان يتخذ التدابير اللازمة لتغيير او اصلاح المجرى او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال ويتحمل المالك النفقات التي تنكبها الامانة لتنفيذ هذا الأمر
- مادة ٦ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيل لتقرأ كما يلي : -

(تقوم وزارة المالية بجباية المساهمة المنصوص عنها في المادة (٣) من قانون المجاري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وذلك لحساب امانة العاصمة وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما تلاه المقرر
مادة مائه وبمجموعه .
الجميع : موافقون .

- ٣ -

المقرر : (مستمراً)

الاسباب الموجبة

ان القصد من هذا القانون هو تنظيم حركة المتطوعين لحماية المدن والقرى الامامية الواقعة على طول خط الهدنة حيث ان قانون الحرس الوطني المعمول به حالياً لا ينطبق على هؤلاء المتطوعين .

قانون المتطوعين

للمدن والقرى الامامية الموقت

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعين القائد العام للقوات المسلحة الاردنية المدن والقرى الامامية التي تشكل فيها قوى المتطوعين مع بيان عدد المتطوعين لكل مدينة وقرية .

المادة ٣ - تخصص القيادة العامة لكل مدينة وقرية بمقدار من الاسلحة والعتاد حسب الحاجة وتسلم للمتطوعين تحت اشراف المسؤول العسكري .

المادة ٤ - تكون هذه القوة خاضعة للسلطات العسكرية المختصة من حيث الضبط والربط العسكري ويسري على افرادها قانون العقوبات العسكري خلال قيامهم بالوظيفة فقط .

الرئيس :

المادة ٥ - لا يحق للمتطوع ان ينال اية غصصات او رواتب او مكافأة ويجوز له ان يترك هذه الخدمة بمحض ارادته بشرط ان يبلغ السلطات العسكرية المسؤولة قبل اسبوع .

المادة ٦ - ينصص مجلس الوزراء التعويض المناسب في حالة استشهاده المتطوع اثناء قيامه بالعمل الرسمي او في حالة اصابته بعمامة دائمة .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما تلاه المقرر
مادة مائه وبمجموعه .

الجميع : موافقون

- ٤ -

الرئيس :

يتلى قانون ذيل قانون الاجراء مادة مائه للموافقة عليه .

المقرر : (يتلو)

الاسباب الموجبة

حيث ان الحكومة قد اوردت في مناجها الوزارى انها ستستعمل بعض القوانين التي تيسر وصول كل انسان الى حقه بالسرعة الممكنة ، فقد وجد من المناسب من مثل هذا القانون الذي يجز تنفيذ الديون المربوطة بأسناد عادية او تجارية وبفلس الوقت فانها لا تخل بحقوق المدين اذا كان لا يعترف بهذه السندات إذ يمثل هذه الحالة بترتيب على الدائن مراجعة المحكمة

هكذا من الاصل

قانون موقت ذيل لقانون الاجراء

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥

يعمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت قانون ذيل لقانون الاجراء لسنة ١٩٦٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ أ - للدائن بدين من القود اذا كان دينه ثابتا بسند عادي او بسند مصدق لدى كاتب العدل او ورقة من الاوراق التجارية القابلة للتظهير ان يراجع دائرة الاجراء ويطلب تحصيل دينه .

ب - لا يجوز سلوك هذه الطريقة الا اذا كان للمدين موطن اصلي او مختار او سكن بلدت البلدة التي فيها مقر الدائرة الاجرائية وكان الدين حال الاداء معين المقدار .

المادة ٣ أ - تبلغ دائرة الاجراء المدين اخطارا يربط به صورة السند المطلوب تنفيذه .

ب - يجب ان يشتمل الاخطار على البيانات التالية .

١ - طلب تأدية الدين والمصاريف والرسوم .
٢ - اذار المدين بالاطلاع على الملف وابداء ما يكون لديه من اوجه الاعتراض على مجموع الدين او على قسم منه في ميعاد خمسة ايام تسلي تاريخ التبليغ .

٣ - الاخطار بأن الدائرة الاجرائية ستقوم بالتنفيذ الجبري اذا لم يتم الوفاء او يقع الاعتراض .

المادة ٤ أ - يثار على التنفيذ اذا لم يسقدم الاعتراض في الميعاد المعين وفي هذه الحالة اذا استقر الدائن دينه كالمسئله او بعقبه فللمدين ان يقدم دعوى باسترداد ما استوفى منه ويتوقف ما لحق به من ضرر في ميعاد سنة على تاريخ استيفاء الدين .

ب - تقام الدعوى في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد او التنفيذ او مواطن الدائن ولا تؤثر الدعوى في سير التنفيذ ما لم يصدر عن المحكمة قرار بوقفه .

ج - للمدين الذي لم يتمكن من الاعتراض خلال الميعاد المعين لاسباب استثنائية ان يعترض حتى يوم تحصيل الدين منه من قبل دائرة الاجراء وفي هذه الحالة تعرض الكيفية على رئيس الاجراء لقبول المعلقة او رفضها وله ان يوقف الاجراءات المتخذة عند الحد الذي وصلت اليه .

للمادة ٥ أ - اذا اقر المدين الدين او قسم منه تقوم الدائرة بتنفيذ ما جرى الاقرار به .

ب - يجب ان يقس الاقرار بحضور رئيس الاجراء ويدون ذلك في محضر الاجراء .

المادة ٦ - اذا انكر المدين الدين كلاً او بعضاً كلف الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لاثبات ما وقع الاكثار عليه .

المادة ٧ - اذا اثبت السدان صحة الدين المطلوب تنفيذه حكمت المحكمة على المدين بغرامة لا تقل عن خمس قيمة الدين المتنازع به ولا تتجاوز ثلث الدين تدفع كلها للخزينة بالإضافة لما تحكم به من رسوم وفائدة قانونية واجور غاماه .

المادة ٨ - يعفى المدين من رسوم الاجراء اذا اوفى الدين خلال خمسة ايام تلي تاريخ التبليغ .

المادة ٩ أ - يجوز للدائن ان يطلب من دائرة الاجراء تحصيل دينه من المظهرين والكفلاء خلال خمسة عشر يوماً تلي تاريخ الاحتجاج اذا كان مثل هذا الاحتجاج يتطلب القانون .

ب - يترتب على ابداء المستند دائرة الاجراء وقفت شريان التقادم من تاريخ الابداع حتى تاريخ اتمام الدائن مراجعة المحكمة .

المادة ٢ - تضاف المادتان التاليتان بعد المادة الثالثة من القانون الاصيل :-

المادة ٤ - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يحق لمجلس الوزراء بقرار خطي ينشر في الجريدة الرسمية ان يفوض اي محافظ بممارسة بعض الصلاحيات المنوطة بالوزير بموجب احكام اي قانون او نظام اذا كانت المصلحة العامة تتطلب ذلك على ان يكون له الحق في اي وقت بالغاء هذا التفويض حسب مقتضيات المصلحة واذا كان استعمال الوزير لصلاحيته معلقاً على سبق وجود تنسيب من وكيل الوزارة او مدير الدائرة او اية جهة اخرى فللمجلس ان يعفي المحافظ من الحصول على ذلك او ان يستعفى عن الجهة التي لما حق التنسيب بجهة اخرى .

المادة ٥ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ المشاريع الخاصة في المحافظات وكيفية الاتفاق عليها .

المادة ٣ - يستأض عن رقم المادة الرابعة من القانون الاصيل برقم (٦) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المعدل لقانون الادارة العامة رقم ٢٦ كما تلاه المقرر مادة واحدة وعليه بمجموعه ؟

الجميع : موافقون .

(٦)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المعدل رقم ٤٠ للموافقة عليه .

المقرر :

المادة ١٠ - اذا لم ينكر المدين الدين وادعى ابطال جزء منه فان دائرة الاجراء تستمر في التنفيذ وعلى المدين مراجعة المحكمة المختصة لاثبات دفعه .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون رقم ٢٥ ذيل - قانون الاجراء كما تلاه المقرر مادة واحدة وبمجموعه .

الجميع : موافقون .

(٥)

الرئيس :

ينقل قانون الادارة المعدل الموقت .

المقرر : (ينقل)

الاسباب الموجبة

اضيف الى القانون الاصيل بموجب هذا التعديل المادتان (٤ و ٥) لاسباب مشابهة للاسباب التي وضع من اجلها القانون الاصيل وهي تسهيل سير الامور الادارية خدمة للمصلحة العامة .

قانون موقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥
قانون معدل لقانون الادارة العامة

♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما بعد بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مجلس النواب

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الجمارك والمكوس

الاجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالمعدل الجديد	المادة في القانون (١٩٤٢) من القانون الاولي وبمقتضى	المادة المعدلة في القانون
أظهر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) البند (١) :	بقي مساهمة في المادة (١٤٢) من القانون الاولي وبمقتضى : ١ - تستوفى من أصحاب البضائع بصورة عامة الرسوم الميعة في هذه المادة وتحدد أمانة حساب موثقي الجمارك والواردات الاخرى بنسبة قايهم بعمليات خارج أوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والكتلين : ٢ - اثنان بالالف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها . ب - واحد بالالف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت . ٣ - مجلس الوزراء أن يستوفي إن يقدح من دفع الاجور المتأخر إليها في هذه المادة . ٤ - مجلس الوزراء يتسبب مسن الوزير أن يحدد الاجور التي تستوفى من القيام بالعمل الإضافي لحساب العامل والمضائع والبراجر . ٥ - تبلغ الرسوم المستوردة بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المتفرص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسبب الوزير .	١ - تستوفى من أصحاب البضائع بصورة عامة الرسوم الميعة في هذه المادة وتحدد أمانة حساب موثقي الجمارك والواردات الاخرى بنسبة قايهم بعمليات خارج أوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والكتلين : ٢ - اثنان بالالف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها . ب - واحد بالالف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت . ٣ - مجلس الوزراء أن يستوفي إن يقدح من دفع الاجور المتأخر إليها في هذه المادة . ٤ - مجلس الوزراء يتسبب مسن الوزير أن يحدد الاجور التي تستوفى من القيام بالعمل الإضافي لحساب العامل والمضائع والبراجر . ٥ - تبلغ الرسوم المستوردة بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المتفرص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسبب الوزير .	تحدد من حين الاخر بقرار من مجلس الوزراء ونسبة الوزير اجور العمل الذي يؤتمنه موظفو الجمارك بنسبة قايهم بعمليات حساب التاجر والكتلين خارج أوقات العمل الرسمي وتعتبر العمليات المضافة بهذا الشأن والسريرة المعقول عند بناء هذا القانون كإجراء صادره بموجب أحكام هذه المادة .

السيد ملحميس نائب نابلس :

لقد ضح الناس من الرسوم التي تفرضها الحكومة على البضائع المستوردة حيناً بعد اخر خلال سنة زيدت الرسوم على البضائع المستوردة ٣٪ و ٧٪ وعلى الاصواف ايضاً ١٥٪ والتي اعتقد ان الصلاحيات المعطاه للحكومة في فرض الرسوم يجب ان يكون لها حدود والتي اطلب من المجلس الكريم ان يعيد النظر في الصلاحيه المطلقة المعطاه للحكومة في فرض الرسوم على المستورد من البضائع لان الرسوم هي ضرائب والقاعدة التشريعيه تقول لا ضرائب بلا تمثيل اذا ارادت الحكومة ان تفرض ضريبة ١٪ ترجع الى المجلس النيابي لتقرر هذه الضريبة ولكن يمكنها ان تفرض تحت باب الرسوم ضرائب غير مباشرة تزيد في تكاليف المعيشة وتؤثر على الوضع الاقتصادي وقد تعهدت الحكومة في بيانها الوزاري بان لا تلجأ الى فرض الضرائب غير المباشرة وان تسعى لزيادة حصيلة الخزينة من الضرائب المباشرة كوسيلة تقرب البلد من تحقيق المنشود في العدالة الاجتماعية .

فلذا ارفض الموافقة على قرار اللجنة القانونية بقبول القانون المؤقت المعدل لقانون الجمارك والمكوس رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٥ لان ٢ بالالف فيها اجحاف بالنسبة للحجم الكبير من التجارة .

اعني معاملة بعشرين الف دينار لا تأخذ وقت اكبر بكثير من اتمامها معاملة بالف دينار .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

انني اعارض هذا القانون من ناحية المبدأ مبدأ العمل ومبدأ تحويل الخدمة . . . بالاضافة الى انني شارك هذا المجلس وشاركت بهذا المجلس الرأي بوضع حد لوضع رسوم او ضرائب لانكم كلكم تعلم

بان المواطن بهذا البلد اصبح منهكاً من ثقل الضرائب والرسوم ونتيجة هذه الضرائب والرسوم تأتي على حساب المستهلك .

بالنسبة لوجهة النظر الاولى التي اعارضها من ناحية المبدأ لا ارى اي سبب من الاسباب ان يقوم المستورد او المصدر بدفع رسوم زائدة للموظف لانه يقوم بعمل خارج الاوقات الرسمية ان هذه المعاملات التي تأتي لدارة الجمارك في ميناء العقبة مفروض ان تكون الخدمة مقدمة في جميع اوقاتها فان مثل مقابل هذه الخدمات يجب ان تتحملها الدولة ولا ارى اي مبرر لها .

ثانياً : بالنسبة لرسوم والضرائب هذه الزائدة فاني ارجو ان الفت نظر المجلس الكريم الى انه شكا مرات عديدة من زيادة الرسوم والضرائب وبناء على شكواه ارجو اتخاذ قرار برد هذا القانون .

السيد ابو الغم نائب اديا :

معالي الرئيس

احب ان بين النائب المحترم حفطي ملحميس نوعية الضرائب التي يشكو من الزيادة فيها ، فان كانت ضرائب على بضائع مثل الاصواف هذا البلد ينتج اصواف ، فسان كان الوسكي . . . فواي واعتراضي ان كانت بضائع اجنبية يجب ان يفرض عليها ضرائب ، وان كانت بضائع عربية فيجب تخفيض الضرائب عنها .

المقرر :

مع تقديرني للملاحظات التي ابدت فاللجنة عندما درست هذا القانون قارلت بين النص القديم والنص الحديث ، فالنص القديم كان يترك الامر كيفياً بيد مجلس الوزراء يضع النسب كيفما يشاء . اما

مجلس النواب
١٩٦٥

النص الجديد فحدد النسبة التي يمكن استيفائها وعليه تكون السلطة التشريعية بهذا النص الجديد قد عينت للسلطة التنفيذية ما تستوفيه بينما ترك في القديم على غايته .

والنقطة الثانية فاعتقد انه في قوانين العمل وطبقاً لقانوننا لا يسمح ان يشتغل الموظف اكثر من الشيء المقرر له قانوناً، فاذا زاد عمله يعطى له تعويض لقاء هذا العمل الزائد .

لهذا فان اللجنة وجدت ان هذا النص موافق :

السيد العوران نائب الطفيلة :

ختاماً لهذا النقاش ارجو ان يوضع الاقتراح بالتصويت .

الرئيس :

لترك مهلة للاعضاء لمناقشته .

السيد معار نائب معان :

المقصود بهذا القانون (اجور مساعي) وهذه الاجور عادة تم بموافقة المستورد نفسه فاذا اراد ان يخلص على بضاعته بعد اوقات الدوم فيدفع اجور المساعي هذه . فهذا يحدد الآن بقانون .

السيد محيس نائب نابلس :

قد تعطل المعاملات لتدفع عنها اجور مساعي

دولة رئيس الوزراء :

ياسيدي :

ارجو ان اضع المجلس بالصورة ، قضية اجور المساعي كانت مهمة وكان كل ما يقوله النائب صحيح ، ياخذوا المعاملات الى ان يسجلوا عليها اجور المساعي الخ .

هذه العملية وهذا القانون لتنظيم ، ولو سألنا التجار فحسبنا يكون الكل من اجور المساعي الذي كان متنبلاً به .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ما تفضل به دولة رئيس الوزراء واقع من ان هناك امور مثل هذه كانت تحدث حول هذا الرسم الذي كان يفرض بموجب القانون .

لكن ما اود ان اقله ان هذا ليس خطأ التجار اولا ، توأخذني - خطأ القانون انما خطأ المسؤولين عن تنفيذ القانون .

وبالنسبة لما تفضل به سليمان بك كانت المعاملات تنجز بعد الدوام الرسمي ، لكن اجور المساعي التي كانت تدفع ليس من المستورد او المصدر انما من الحكومة ... ضجه ... اسمحو لي ... هذا الرسم الاضافي تأخذه الدولة من المصدر والمستورد وهي تدفعه وتوزعه على الموظفين . الا اني ارى انه ليس من الواقع والحق بل شيء يتناقض مع العدالة . . اننا تاجر . . وليس انا الذي اضعبها مساء او صباحاً ، الذي يرتب هذا الامر وقت ودوام الموظفين .

لذلك لا ارى اي عدالة حتى في المادة (١٤٢) السابقة ان تستوفي اجور مساعي اضافية لانه مفروض على الدولة ان تقدم الخدمات بصورة استمرارية .

الرئيس :

لما يكون لك بضاعة وتريد ان تخلص عليها الساعة السابعة مساء هل يؤتى بالموظفين مساء للعمل بالمعاملة ... اذا كنت تريد التخليص عليها فعليك دفع اجور المساعي للموظفين .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ليس انا الذي احدد وقت التخليص عليها وقت تخليصها الساعة السابعة لانه يصدر ان دوري يأتي الساعة السابعة لا يأتي في الصباح ، لكن ما الذي كان يحدث . صاروا الموظفين صباحاً ... اصلاً معظم

قانون موقت معدل لقانون الجمارك والمكوس رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : - ١٤٢ - تستوفى من اصحاب البضائع بصورة عامة الرسوم المبينة في هذه المادة وتقيد امانة لحساب موظفي الجمارك والدوائر الاخرى بسبب قيامهم بمعاملات خارج اوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والمكلفين .

أ - اثنان بالالف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها .

ب - واحد بالالف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت .

٢ - لمجلس الوزراء ان يستثنى اية بضائع من دفع الاجور المشار اليها في هذه المادة .

٣ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يحدد الاجور التي تستوفى عن القيام بالعمل الاضافي لحساب المعامل والمصانع والبواخر .

٤ - تدفع الرسوم المستوفاه بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

(٧)

الرئيس :

يلى تعديل قانون القواعد العسكرية المعامل

المقرر :

المعاملات التي تخرج من الجمارك يا ابو فيصل والت يعرف كانت كلها تتضمن اجور مساعي ظلماً وبناتاً ، ليه لانه يراد العمل بعد الظهر ، فنفس المادة (١٤٢) فيها تشجيع الموظفين على ان يوجلا المعاملات بعد الظهر .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

هذا يقضي عليه .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يجب ان يقضى عليه دون فرض رسوم .

الرئيس :

هذا القانون قانون تنظيمي فيما يتعلق باجور المساعي فهناك اقتراح من معالي خالده بك فهل يوافق المجلس عليه .

(ولم يوافق المجلس عليه)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة ؟

(فوافق المجلس عليه مادة مادة وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي صيرف فيه الى مجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبه لقانون موقت معدل لقانون الجمارك والمكوس

لقد وضع هذا التعديل لازالة الغموض الذي كان يكتنف المادة ١٤٢ وتنظيم عملية تحديد واستيفاء نسب الرسوم عن البضائع التي تستوفى لحساب موظفي الجمارك والدوائر الاخرى بسبب قيامهم بانهاء المعاملات المتعلقة بتلك البضائع خارج اوقات الدوام الرسمي وللتخلص من المشاكل التي تواجه المسؤولين في وزارة المالية / الجمارك سابقاً .

هكذا من الاصل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون التقاعد العسكري

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) البند (٧).	يبقى ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الاصولي ويستعاض عنه بما يلي :- ٣٣- تسمى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق او الضابط القائد العام للقوات المسلحة وعلى القائد العام او الضابط الذي يتيه عنه من رتبة عقيد فافوق ان يحل محله الضابط مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكري.	نص المادة (٣٣) تسمى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق الى القائد العام للقوات المسلحة الذي عليه ان يحلها مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكرية.

رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصولي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الاصولي ويستعاض عنه بما يلي . -

٣٣- تسمى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق الى القائد العام للقوات المسلحة وعلى القائد العام او الضابط الذي يتيه عنه من رتبة عقيد فافوق ان يحل هذه الطلبات مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكرية خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب .

- ٨ -

الرئيس :

والآن ناتي الى القانون المؤقت المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية :

المقرر : (متابعا)

اما تعديل اللجنة فقد اضافت عبارة (خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب) الى اخر المادة (٣٣) المعدلة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديل اللجنة .

الجميع : موافقون

الرئيس :

يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه لمجلس الاعيان الموقر)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٥
قانون معدل لقانون
التقاعد العسكري

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون التقاعد العسكري المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون

تكونت من ١٠ اعضاء

ملحوظات حول القوانين المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمعدل بها الآن
انقصر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) اليوم (٨) .	١- تحذف عبارة (حسباً عدلت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الواردة في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ ويستأنض عنها بالمعازاة التالية (حسباً عدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣) . ب- تغيير الاجراءات التي تحت ينفذ المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ . صحيحة	نفس المادة (٢) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ المادة (٣) تعديل المادة (٥) من القانون الاصل حسباً عدلت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ٢ - وتعقد في المعازي الحقيقية من قاض منفرد ، نفس الفقرة (أ) من المادة (٩)
	تحذف عبارة (وتخضع قضاة) الواردة بعد كلمة (رئيسين) في الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الاصل ويستأنض عنها بعبارة (وعدد من القضاة بقدر الحاجة) .	١- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وخمسة قضاة وتعقد من رئيس واربعة قضاة على الاقل الا في قضايا العدل الاصيل والاقتصاديا الصلحية فتعقد من رئيس وقاضيين على الاقل .

المقرر متابعاً :

لقد ردت اللجنة قانون اخر واظن لو اجلسنا
البحث . . . لو معالي وزير العدلية ينتظر حتى يكون
البحث اجدى

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيله؟

الجميع : موافقون

الرئيس :

ارجو من المقرر ان يستمر .

المقرر :

اما قانون وضع الاموال المنقولة تأميناً للدين
فقد وافقت اللجنة عليه كما ورد من الحكومة .

هكذا من الفصل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميمياً للدين

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدلة بمجلس الان
انظر قرار اللجنة القانونية (٩) البند (٧) رقم	تعدل المادة (٣) من القانون الاصلى باضافة عبارة : - (و لجنة تنظيم مدينة العقبة) بعد عبارة (المصرف الزراعي) الواردة فيها .	نص المادة (٣) يجوز وضع الاموال غير المنقولة تأميمياً للدين للمصارف الزراعية ، او لجمعية او بنك او شركة مصرح لاي منها بتلقي العمل في الملكية الارضية الخاصة على ان يحق لها التيك او تلك الشركة بموافقة مجلس الوزراء ان يشتري اية اموال غير مقبولة وضمت تأميمياً للدينها .

(ج)

الرئيس :

ارجو من المقرر تلاوة القرار رقم (٨) المتعلق
بتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية .

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها
القانوني بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٥ برئاسة معالي السيد
عبد الرحمن خليفة وحضور السادة المقرر - سلمان
القضاة ، صلاح السحيات ، عبد الباقي جمو ، زهير
مطر ، ابراهيم كرشان ، عيسى عقل .
ونظرت في القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ .
قانون مدلل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وقررت
بعد دراسته رد هذا القانون للأسباب التالية :-

- ١ - من القواعد الفقهية المجمع عليها ان
الاجتهاد يقتصر بالعدد ففوية النضية من اكثر من
قاضي ضمان لاجتناب الوقوع في الخطأ .
- ٢ - اذا قيل ان هناك محاكم استئناف وتميز
لتصحيح اخطاء القاضي المنفرد فالرد على ذلك ان
المتداعين غير مكلفين بتكيد دققات وضياح الوقت
في مراجعة محكمة الاستئناف او التمييز .
- ٣ - لما كان القاضي المنفرد قد يتعرض للخطأ
فان المحاكم العليا سيرداد عملها بسبب اضطراب
المتداعين لاستئناف قضايا القاضي المنفرد .
- ٤ - ان عدد القضاة كاف ويمكن زيادة
العدد في المحاكم الكثيرة القضايا بحيث يتاح وجود
خرفتين في المحكمة .
- ٥ - لا يصح ان تعطى الرغبة وسرعة الانجاز
على الرغبة في تحقيق العدالة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها
اللجنة القانونية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المعدل لقانون
وضع الاموال غير المنقولة تأميمياً للدين رقم ٢٣ لسنة
١٩٦٥ كما ورد من الحكومة .
الجميع : موافقون .

الرئيس :

يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه (فتلاه
المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه
وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيزفع
به مجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

بما ان لجنة تنظيم مدينة العقبة قد قررت السير
في انشاء السوق التجاري في المدينة على ان تستوفي
تكاليف الانشاءات من اصحاب الاراضي التي تشملها
تلك الانشاءات على اقساط وحيث ان المصلحة
تقتضي ارتباط العقارات التي سيجري بناؤها كتأمين
للمبالغ المستحقة للجنة فقد وجد من الضروري وضع
هذا التعديل .

قانون مؤقت معدل لقانون

وضع الاموال غير المنقولة تأميمياً للدين
رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - ينمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميمياً للدين
لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣
المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعيد المادة (٣) من القانون الاصلى
باضافة عبارة
(و لجنة تنظيم مدينة العقبة) بعد عبارة (المصرف
الزراعي) الواردة فيها .

مجلس النواب

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٦٥/١١/٣٠	معدل المادة (٥) من القانون الاصلي حسب عدلت بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢ بإلغاء ما جاء في الفقرة ٢ منها والاستعاضة منه بما يلي : - (٢) - وتعقد في الدعوى المقررة من قاض مفرد .	نفس الفقرة (٢) من المادة (٥) ١ - وتعقد في الدعوى المقررة على الوجه التالي : - ٢ - من قاض مفرد عند النظر في : - ١ - الدعوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة دنانير . ٢ - الدعوى المطالبة بها بثلث قيمة المدعى به . ٣ - ما تفرغ من الدعوى الأصلية من قانون عمل ومرور وبنافع ومصاريف منها بلغ مقداره . ب - ومن قاضين عند النظر في : - ١ - الدعوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمس دنانير . ٢ - الدعوى التي لا يمكن التحجير فيها عن المدعي به بمبلغ تقديري .
	مادة إضافية تشمل أحكام هذا القانون المعدل القضايا المدنية التي لم يبدأ بإسقاط البينة فيها	نفس ما اصل بالقانون الاصل

المقرر : (متابعاً)

هناك سبب آخر وهو ان هناك قضاة عينوا حديثاً اعضاء بداية ستتاح لهم رؤية قضايها لا حدود لها ، وهناك قضاة صلح مر عليهم مدة طويلة بالخدمة ولهم خبرة ومشهود لهم بالكفاءة ، حدد لهم القانون قانون حكام الصلح الصلاحيات ب ٢٥٠ دينار على هذا الاساس اوصت اللجنة القانونية برد القانون.

وزير العدلية :

عما كنا مرت بتجربة ، صلاحية القضاة ورفع حدها ، سار بالتدرج ، قضاة الصلح في السابق - وكلنا يعرف - انه كانت صلاحياتهم (٥٠) دينار وبالنظر في مخالفات معينة ، ثم ارتفعت صلاحية قضاة الصلح لثم دينار ، ثم ارتفعت ٢٥٠ دينار ، وكانت هذه التجربة صالحة ، ولم تختلف العدالة بين ٥٠-٢٥٠ دينار ، ثم جاءت تجربة سنة ١٩٦٣ وافر قانون تشكيل المحاكم النظامية بحيث رفعت صلاحية قاضي البداية الفرد بحيث يرى الدعوى بمحدود ٥٠٠ دينار وسارت التجربة في محاكمنا مدة سنتين وكانت تجربة ناجحة ، وسرنا بتجربة اكبر من تلك للقاضي الفرد ، بحيث ان اللجنة التي كانت تراها محاكمنا في السابق من قضاة اثنين اصبح القاضي الفرد يراها لوحده وكانت تجربة ناجحة .

هناك مبدأ يقول ان القاضي الفرد له الخطأ والمبدأ الثاني ان القضاء الاثنين او الثلاثة من الأفضل ان يروا القضية معا ، لكن الدول العربية المتطورة لنا كلها اخذت بمبدأ القاضي الفرد ، فبدأ القاضي الفرد يساعد على الاسراع في البت في القضايا ، اما قضية الاستئناف والتمييز كلنا يعلم واي واحد منا له قضية في المحكمة لا يقبل في حكم القاضي سواء واحد او اثنين الا وان يستأنف ويميز . قضية الاستئناف

والتمييز تبقى مستمرة مثلما كانت ، اما القاضي الفرد فهو مضطر للدراسة قضية دراسة وأية ، وانا اشتغلت عضو محكمة ورئيس محكمة ، رئيس المحكمة ، ورئيس المحكمة كان اذا اراد ان لا يفصل في قضية يضعها في مكتبه لاصدار القرار وتبقى في مكتبه اشهر من شهر الى ستة اشهر والعضو يفرج يعني العضو كنا نسميه يعني مثلما كان معروف في السابق عند المجلس القضائي مع كل اسف اقول . . . قاضي جديد نعيته مع رئيس المحكمة يعني (شرشبة خرج) نحن الآن نريد ان نجعل القاضي ان يعتمد على نفسه ويفعل في قضيته برأيه ووجدانه وجدانه مسيطر عليه لا يسير بركاب رئيس المحكمة ، اما القول انه عندنا قضاة كثر فالصحيح لا ، لحد الآن عندنا ثمان قضاة لم يتمكن من وضعهم في مراكز رئيسية ، فبهذه العملية العدلية استفادت وكل قاضي يرى قضيته لوحده ، فثلا بثمان بدل ان تشكل محكمتين واحدهم مجاز مع انه اكثر عدد من القضاة بثمان ، احيانا لم يتمكن من تشكيل محكمتين ، اما الآن فبممكننا ان تشكل ثلاث محاكم او اربع محاكم ، فالشكوى من تاخير القضاة لمزيد ان نقضي عليها كما وعدت الحكومة في بيانها الوزاري ، والتجربة صحيحة والقضاة موافقون على ذلك .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع

أرجو من المجلس الكريم عدم الموافقة على قرار اللجنة القانونية ، بالاضافة الى الابواب الفنية التي تفضل بها مالي وزير العدلية ومقرر اللجنة القانونية ، نحن من متابعينا في قضية العدل وعجلاله البطيء في تنفيذ احكام الحق ، يعني حتمك يذهب لجهة البطيء . فالحقيقة عندنا نقص في النسيان المؤهلين او القادرين على ان يحضروهم لتولي مهام القضاء ، كل هذه الاعتبارات نعتقد انها جارية عند

مكتبة المحاماة

يعين الاعتبار بدون أن تؤثر على مبدأ العدالة ، مبدأ العدالة ، الاستقامة تكون بخمسين دينار وخمسين ألف ، مبدأ العدل من خمسين دينسار الى خمسين ألف ، الظلم يحصل بخمس دنانير وخمسة آلاف دينار ، وفي كل تجمع في حالة الفضاة في ثلاث أشخاص لا شك شخص واحد يتسلط عليهم بصورة طبيعية ، وانت كقاض سابق ياسلمان بك بتعرف هذه القضية يتسلط عليهم ويتبعوا رأيه ، ذن اذا سمحنا بمبدأ القاضي الفرد ادارياً هذا الشيء يناسبنا ، العدل يبقى هي هي وبفس الوقت نعاني محاولة ناجحة لامة البطة الذي يحصل في البت في القضايا ، وفي واقع الأمر عندنا نقص في عدد القضاة ومما كنا لديها قضايا كثيرة ونحن نعتقد أن رفض هذا القانون سيزيد من متاعب وزارة العدلية وسيزيد من متاعب المواطنين الذين لهم قضايا في المحاكم .

السيد السحجات نائب الكرك :

يا سيدي
القضايا الكبيرة التي تفضل دولة الرئيس فأشار اليها وكذلك معالي وزير العدلية هي في واقع الحال محدودة جداً ، وهذا المجلس الكرم والحكومة الحاضرة أو السابقة تقدمت فرغت صلاحية قضاء الصلح من ٥٠ دينار الى ٢٥٠ دينار وعضو البداية ٥٠٠ دينار ، ما فوق الخمساية دينار قضايا محدودة لا تستدعي أن يعدل القانون بالشكل الذي تطلبه الحكومة ، ولذلك لا تتجاوز في السنة خمسين أو ستين قضية .

الرئيس :

لا ، لا ، القضايا كثيرة .

وزير العدلية :

الاعتماد مبالغاً تفضل دولة الرئيس الاعتماد الكلي على رؤس المحاكم ، قال يوم اذا كنا نحشى من هذا

القانون ان القضايا كثيرة انا عملت عدة سنوات في الكركم على قضية او قضيتين فوق الخمساية دينار الرئيس الذي وزارة العدلية تعتمد عليه هو يرى الدعوى التي قيمتها خمساية دينار لوحده ولا يضع عضو المحكمة المعلن مجدداً بالفعل هناك دعوى تتحمل ولا حاجة لعضو آخر للاشتراك معه . . .

المقرر :

نظرية القاضي المنفرد قد تكون وارده وصالحة فيها اذا وضع قانون استقلال القضاء بشكل يتلائم مع هذه النظرية ، فالبلاد التي تطبق نظرية القاضي الفرد عندها قانون استقلال القضاء يمنع ان يكون عضو البداية عضو بداية الا اذا مر عليه فترة زمنية معينة كقاض صلح ، وعضو البداية لا يصبح عضو استئناف او رئيس بداية الا اذا مر عليه فترة زمنية كعضو بدايه وهكذا .

لهذه الاسباب الذي يخشى من هذه النظرية وهي صالحة من حيث ان تجعل القاضي الفرد يدرس قضيته ويتعب من اجل قضية ، الا ان الخطر فيها هو انه قد تكون القضايا بين ايدي قضاة قليلي التجربة وليس لديهم كفاءه كافية بينا ترك قضاة لهم تجارب مثلاً كقضاة الصلح .

لهذا انا ارى ان كانت الحكومة تريد ان تتمسك بهذه النظرية وهذا المبدأ ان تعدل قانون استقلال القضاء على هذا الاساس .

دولة رئيس الوزراء :

تفضل عدله .

وزير العدلية :

جوابي على هذا يا معالي الرئيس
قانون استقلال القضاء الذي يعين القضاة فيه المجلس القضائي ، فالمجلس القضائي عندما يريد تعيين... الآن بهذا القانون يفكر عشر مرات حتى يختار عضو محكمة ، اما نحن لا نقدر ان نقول ان قاضي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل القانون .

الجميع : موافقون .

٧ - احالة القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

الرئيس :

ورد مشروع القانون المعدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٥ ومشروع القانون المعدل لقانون المتوبات لسنة ١٩٦٥ وهما من اعمال اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على احالتها الى اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

سأعلم المجلس بموعد الجلسة القادمة فيما بعد والان اعلن انتهاء الجلسة .

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الآءة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

عاكف الفايز

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الأستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدلان يعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة بالوكالة : السيد يوسف حلته

هكذا من النص

وقائع العدد

- ٦ -

○○○○○○

السيد يوثااث الامين العام لهيئة الامم المتحدة ،

بمناسبة ذكرى اعلان شرعة حقوق الانسان ، يطيب لي باسمي واسم مجلس النواب الاردني ان نشارككم احياء هذه الذكرى المباركة ونرجو ان نعيد الى الاذهان قضية الشعب العربي الفلسطيني الذي حرم من ابسط حقوقه الانسانية بطرده من اراضيهِ ونطالب الامم المتحدة باعادة هؤلاء اللاجئين البؤساء الى وطنهم واراضيهم المغتصبة .

رئيس مجلس النواب الاردني

عاكف الفايز

○○○○○○

تكونت من اربعة